



\

تم التحميل من اسهل عن بعد



وزارة التعليم
جامعة الامام محمد بن سعود
عمادة التعليم عن بعد

مبادئ المحاسبة المالية

مقرر مادة مبادئ المحاسبة المالية

حسب ٢١٥

الدكتور / محمود مصطفى

اعداد / سوسن الحاج & سارة الناصر & شيماء الزامل



المحاسبة – المفهوم والمبادئ :

هذا العصر هو عصر المعلومات. (تمثل المعلومات شريان الحياة الرئيسي وعصب النجاح الاساسي لأي كان العصر الذي نعيش فيه عصر المعلومات وأصبحت الكيانات المختلفة توجه جل الاهتمامات إلى تطوير وتحديث وسائل المعلومات) ف عصر (الأيبياد ، والايفون ، وعصر المعلومة من وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة)

المحاسبة الان هي اهم مصدر من مصادر المعلومات، اذا كان هناك ثقة وأمانة، فاليوم هو عصر المعلومات. (تعتبر المحاسبة أحد أهم فروع المعلومات التي تهتم بتوفير البيانات والمعلومات داخل أي منشأة)

المحاسبة هي لغة الأعمال المحاسبة لغة الحياة وليست لغة الاعمال فحسب.

تعريف المحاسبة :

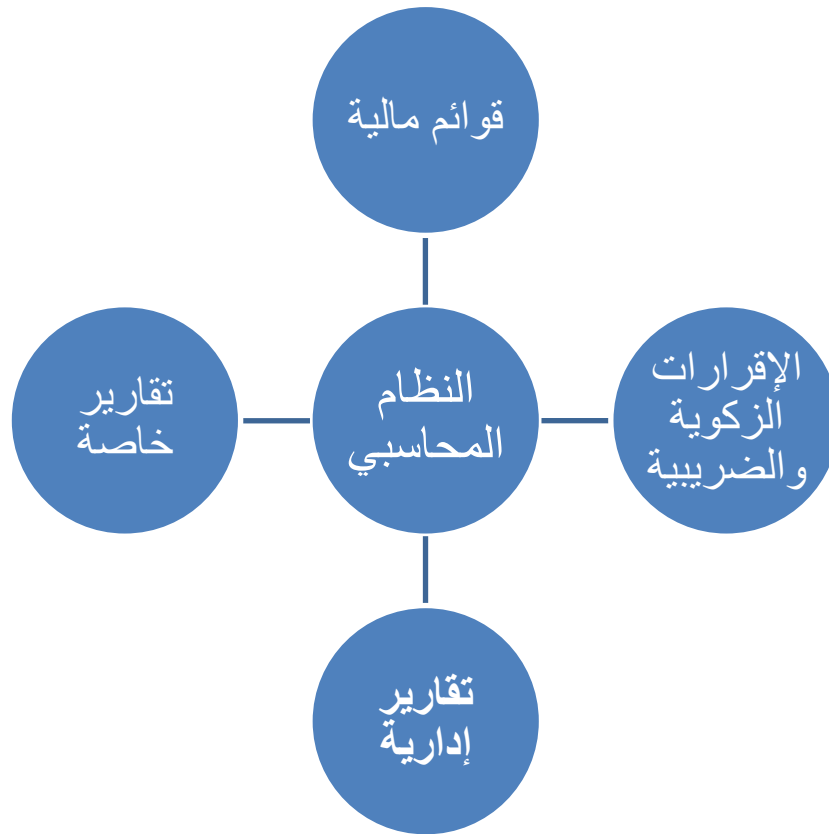
هي نظام للمعلومات الذي يختص بتحديد وقياس وتسجيل وتوصيل المعلومات عن الاحداث الاقتصادية من احدى المنشآت الى الاطراف المستفيدة.

في الماضي كانت المحاسبة عبارة عن فن مسك الدفاتر فقط. (الفن المحاسبي أو فن امساك الدفاتر والذي كان عبارة عن تسجيل المعاملات الاقتصادية)

(امساك الدفاتر عملية روتينية يومية الوظيفة المحاسبية مفهومها أكبر وأشمل فتهتم بتحليل وتقييم وتصميم وتنفيذ ومتابعة نظم المعلومات المحاسبية)

فالمحاسبة اليوم تعتبر نظام والنظام يعتمد على مدخلات ومخرجات

مدخلات	معالجة وتسجيل	مخرجات
	ونقصد بها الدورة المحاسبية (التي تعتبر أساس المحاسبة)	هي التقارير والقوائم المالية. المخرجات تذهب للأطراف المستفيدة (والأطراف المستفيدة عدة) ويكون للمخرجات (قرار)
		مستخدم داخلي (ادارة المنشأة).
		المستخدم الخارجي (جميع الاطراف الاخرى بخلاف ادارة المنشأة
عبارة عن تحديد البيانات (المالية التي تقاس بوحدة النقود والبيانات الغير مالية التي تقاس بوحدة مختلفة مثل الكيلو) والأحداث الاقتصادية والتأكد من المستندات	التسجيل والترحيل والتلخيص	(وتستخدم التقارير المالية التي تعددها المنشأة لتحديد التعامل والعلاقة مع تلك المنشأة) وهم الذين يأخذون القوائم المالية المنشورة. ولكل طرف من الأطراف المستفيدة له نظرة خاصة به في القوائم المالية يهتم بها فعلى سبيل المثال ١ _ (أصحاب المنشأة) الملاك: يحتاجون إلى المعلومات المحاسبية للتعرف على مدى نجاح اعمالهم ٢ _ المستثمرون المحتملون : يهتمون بمدى امكانية الارباح ومدى استمرارها. ٣ _ المقرضون: يهتمون بالسيولة النقدية. ٤ _ الموردون : (اتخاذ القرارات المتعلقة بالتوريد وتقييم مدى قدرة المنشأة على سداد الديون) ٥ _ الأجهزة الحكومية مثل مصلحة الزكاة والدخل و وزارة المالية والتجارة وديوان المراقبة ٦ _ العملاء : (تحديد مدى إمكانية استمرارهم في التعامل معهم وتزويدهم بما يحتاجون من بضائع ٧ _ العاملون : ينصب على استمرار وظائفهم ومستقبل المنشأة واستمراريتها ٨ _ الرأي العام : الخبراء والباحثون والمستشارون الماليون والاقتصاديون والمؤسسات العامة والجميع



شرح الشكل التوضيحي (للفائدة والمعلومة)

النظام المحاسبي (تحديد وقياس وتسجيل وتبويب وتقرير)

قوائم مالية (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية) تقدم إلى : المستخدمين الخارجيون

تقارير إدارية : تقدم إلى إدارة المنشأة

الإقرارات الزكوية والضريبية تقدم إلى مصلحة الزكاة والدخل

تقارير خاصة : تقدم إلى الأجهزة الحكومية الخاصة مثل : ديون المراقبة العامة / وزارة الصناعة / وزارة التجارة

قوائم التدفقات المالية.

الربح والخسارة عن الفترة الماضية (تقرير لتقييم إداء المنشأة عن طريقة مقابلة الإيرادات بالمصروفات المرتبطة خلال فترة معينة لتحديد ما للمشروع من ممتلكات وأصول وما عليه من التزامات (ويطلق البعض الميزانية العمومية)	١/ قائمة الدخل
لمعرفة رأس المال وحقوق الملكية ارتفعت او انخفضت	٢/ قائمة المركز المالي
لتوفير معلومات مفيدة للمقرضين والدائنين والبنوك.	٣/ قائمة الادخار الحقوق الملكية
	٤/ قائمة التدفق المالي

[جميع جزئيات الجزء النظري سنقوم بحلها عند طرح التمارين لذلك ينبغي الانتباه لها وحفظها وربطها مع التمارين]

فروع المحاسبة : (أدى تطور أشكال المنشآت وكبر حجمها وتنوع أنشطتها إلى زيادة وتنوع الحاجة إلى المعلومات المحاسبية وظهرت فروع متعددة للمحاسبة لها مجالات المتخصصة والأغراض المحددة والتي تعمل في إطار عام هو الإطار المحاسبي

تهدف الى اعداد القوائم المالية ونشرها إلى الأطراف المستفيدة (معلومات مالية متعلقة بالمنشأة وتوصيلها على أطراف مستفيدة على شكل قوائم مالية)	المحاسبة المالية
لتوفير المعلومات والبيانات اللازمة لمساعدة الإدارة في أداء الوظائف المختلفة وتكون المحاسبة الإدارية (داخلية) خاصة ب إدارة المنشأة (سرية)	المحاسبة الادارية (داخلية)
لتحديد الوعاء الضريبي	المحاسبة الضريبية
لتحديد الزكاة	المحاسبة الزكوية
لتحديد المصروفات والإنفاق في المنشآت الحكومية. طبقا للاعتمادات واللوائح المنظمة لذلك.	المحاسبة الحكومية

الفرق بين وظيفة إمساك الدفاتر والوظيفة المحاسبية

المحاسبة	إمساك الدفاتر
نظام للمعلومات لتوفيرها للأطراف المستفيدة العديدة. وخصوصا في الشركات المساهمة الكبيرة	هي جزء من العملية المحاسبية وهي عملية تسجيل روتيني للعمليات في الدفاتر. وهي نظام قديم حين كانت المنشآت فردية .



خصائص المعلومات المحاسبية :

فلا بد لهذه المعلومات لكي تكون مفيدة للمستخدمين لابد أن تتصف بالخصائص التالية :

١. **الملائمة** (تعتبر من أهم الخصائص) ان تكون المعلومات مفيدة وهامة لحل مشكلة القرار، وان تكون المعلومات المحاسبية مرتبطة بمشكلة القرار وتساهم في حلها، أي أن تؤثر المعلومات في متخذي القرار بصورة ايجابية.

٢. **الوقتية**: ان تقدم المعلومات في الوقت المناسب دون تأخير او تبكير، وايضا ينبغي ان تكون حديثة وليست قديمة. (الحاجة إلى المعلومات المحاسبية حاجة وقتية + حديثة)

٣. **القابلية للتحقق (وحدة الاستدلال)**: اذا قدمت هذه المعلومات الى طرفين مؤهلين وعلى نفس المستوى في التأهيل فلا بد أن يصلا الى نفس النتيجة، بمعنى يجب ألا يكون لكل طرف رأي يختلف عن الآخر (الوصول إلى نفس النتيجة عند فحص البيانات والسجلات والقوائم المعينة)

٤. **الموضوعية (البعد عن التحيز والميول الشخصية)**: وهي الابتعاد عن التقدير والحكم الشخصي، والاعتماد على مصادر (حقيقية) للحصول على المعلومات، بمعنى ألا تكون المعلومات المحاسبية منحازة لطرف على حساب او على طرف اخر

٥. **الصحة أو الدقة**: وهي الثقة والأمانة، فالصحة: أن تكون المعلومات مرتبطة بالبند (القيمة التي تظهر امام البند) هي نفس القيمة التي تعبر عن هذا البند، وبدون أي خطأ. فالصحة هي مدى التعبير عن البند نفسه [يعني حين نقول 100.000 سيارات ، تكون كل ال 100.000 عبارة عن سيارات لا يكون جزء منها مباني أو غير ذلك]

أما الدقة: أن يكون الرقم صحيحاً الناتج عن العمليات الحسابية صحيح ليس فيه خطأ سواء عمداً أو جهلاً. فالدقة هي العملية الحسابية [أي دون خطأ حسابي في الجمع وغيره من العمليات الحسابية]

٦. **القابلية للقياس الكمي أو النقدي**: المحاسبة لا تتعامل بالنيات، ما يمكن قياسه في صورة وحدة نقد يمكن قياسه، أما ما لا يمكن قياسه فلا اعتماد عليه. فلا تعتد المحاسبة بما لا يمكن قياسه. فالمحاسب لا يستطيع ان يحاسب عن ما يمكن قياسه وإثباته في صورة مستندات موثقة (يمكن الاعتماد عليها) نظراً لأن المحاسبة لغة أرقام.

المحاسبة المالية:

طالما أن هناك تعدد في المستخدمين فلا بد ان يكون هناك تعدد في المعلومات التي يحتاجونها؛ لأن كل واحد منهم يبحث ويهتم بمعلومة معينة. فبالتالي لابد ان تتعدد فروع المحاسبة. المحاسبة المالية التي تتعامل مع الأطراف الخارجيين، فهناك نوعان من المستخدمين داخليين وخارجيين، فالخارجيين من ملاك ودائنين ومقرضين وعملاء... إلخ. أما المحاسبة الإدارية (المحاسبة الداخلية) فهي التي تخدم المستخدمين الداخليين وهم يمثلون إدارة المنشأة بجميع مستوياتها. وبين المحاسبة المالية والمحاسبة الداخلية محاسبة تدعى (محاسبة التكاليف) وهي أصل المحاسبة الإدارية



المحاسبة المالية	هي الفرع المحاسبي الذي يختص بإيجاد المعلومات المالية المتعلقة بالمنشأة، وتوصيلها إلى الاطراف المستفيدة المتعددة، في شكل قوائم مالية ، تساعد على معرفة المركز المالي للمنشأة في نهاية كل فترة زمنية وتحديد نتيجة مزاولة النشاط من ربح أو خسارة. فهي تتعامل مع الأطراف الخارجية عن طريق القوائم التي تنشرها. فهي محاسبة خارجية لأنها تتعامل مع الأطراف الخارجية. وتقاريرها تنشر على الملأ في الخارج كالجرائد وما إلى ذلك. وتقاريرها إجمالية
المحاسبة الإدارية	هي الفرع المحاسبي الذي يهدف الى توفير المعلومات الملائمة لمساعدة ادارة المشروع في اداء جميع وظائفها المختلفة من تخطيط ورقابة وتقييم اداء. وهي تعتبر محاسبة داخلية لأنها تتعامل مع إدارة المنشأة. وتقاريرها تنشر في الداخل فقط (سرية) لا يمكن خروجها الى خارج المنشأة. أما تقاريرها فتفصيلية تحليلية
محاسبة التكاليف	تهدف إلى تحديد تكلفة الإنتاج، وكذلك مساعدة إدارة المنشأة على تحقيق الأنشطة الإنتاجية المختلفة وتحقيق الرقابة على عناصر التكاليف (بمنع الخطأ والفساد وعدم الاهتمام)، بغرض زيادة الكفاءة الإنتاجية (بتشجيع الأداء الحسن ونقل الأداء السيء) وتخفيض التكلفة، مع ضمان الجودة، وهي وسط بين المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية؛ ولكنها أساساً محاسبة إدارية، فلما زاد دور محاسبة التكاليف أصبحت محاسبة إدارية [تتم هذه المحاسبة بين المحاسبة الإدارية والمحاسبة المالية وهي أصل المحاسبة الإدارية]
المحاسبة الحكومية	تسجيل التصرفات المالية للوحدات الحكومية في ضوء ما يحدده النظام من اللوائح المالية والقوانين والتعليمات التي تهدف الى تحقيق الرقابة المالية والادارية والحسابية على ايرادات ومصروفات الدولة. فهي مرتبطة بالوحدات الحكومية. (رقابة مالية بحتة). فالأهداف التي أنشأت من أجلها هذه الوحدة تتحقق أهداف الدولة.
محاسبة الزكاة والضرائب	هدفها تحديد الوعاء اللازم لفرض الضريبة والزكاة، في ضوء التشريعات والأنظمة المتعلقة بذلك. وإعداد القرارات الخاصة بذلك ورفعها إلى الجهات المعنية
المراجعة	فهي فرع من فروع المحاسبة، وهي إبداء رأي فني محايد [محايد ما بين إدارة المنشأة والأطراف المستفيدة] في مدى دقة المعلومات المحاسبية والقوائم والتقارير المنشورة لمنشأة معينة في إظهار المركز المالي ونتيجة الأعمال من ربح أو خسارة لزيادة الثقة في القوائم المالية ، وهناك مراجعة داخلية ومراجعة خارجية.
النظم المحاسبية	لابد من تصميم النظم والإشراف على تنفيذ هذا النظام وتقييمه وتحسينه بعد ذلك؛ كل هذا لتعظيم الدور المحاسبي في المجتمع، فالنظام المحاسبي يوفر المعلومات التي يتطلبها المستخدمون دون تأخير، فلا بد ان النظام يحدث نفسه دائماً ليتلاءم وطبيعة التغيرات في المجتمع.



أهم مبدأ من مبادئ المحاسبية:

هو مبدأ الوحدة المحاسبية: بمجرد توقيع عقد الشركة وتكوين المشروع فعلا وإصدار القرار الوزاري بإنشاء الشركة؛ يتولد شئان للشركة: ١- **شخصية اعتبارية مستقلة للمشروع عن الملاك**: أي أن المشروع أصبح وحدة لها ذاتها (شخصية اعتبارية) بخلاف الملاك. فأصبح الملاك من خارج الوحدة، وعمل الملاك عند تكوين الشركة- ينحصر في تعيين مجلس الإدارة، ومدير المشروع، خصوصاً الشركات الكبيرة كشركات الأسهم (البورصة).

٢ - **المعادلة المحاسبية للمنشأة** : نعرفها بالتفصيل عند الحديث عن مبادئ المحاسبة مستقبلاً .

الفرق بين الإداري والمحاسب :

المحاسب يستطيع العمل كإداري والقيام بمهام الإدارة التي نعرفها أما الإداري لا يستطيع العمل كمحاسب لأن مسؤولية المحاسب مسؤولية أكبر من الإداري وعلم يحتاج الدراسة أكثر لأنه يتعلق بعمليات حسابية وتدقيق معلومات والعمل على التأكد من صحتها .

المحاضرة الثالثة

المحاسبة المالية كنظام تحاول تحقيق العديد من الأهداف؛ وفي سبيل ذلك تقوم ببعض الوظائف الأساسية. الشيء الذي يفسر ماهية المبادئ التي سنحتكم إليها لتحقيق هذه الأهداف والقيام بتلك الوظائف:-

[وفي هذا المستوى سنركز الحديث عن المحاسبة المالية فقط]
أهداف المحاسبة المالية :

١. تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن الفترة المالية المنتهية. وهذا الهدف تحققه قائمة الدخل أو حساب النتيجة (وهي أهم قائمة خارجية) لتحديد نتيجة العمليات التي تمت خلال الفترة الزمنية الماضية.

٢- تصوير (تحديد) المركز المالي للمنشأة في وحدة زمنية محددة، وذلك للتعرف على ما للمشروع من أصول أو ممتلكات وما عليها من التزامات في نهاية الفترة. أو الأصول والالتزامات التي سترحل إلى الفترة التالية. سواء تستخدم في النشاط أو تسدد كالتزامات في الفترة التالية. لأن المدة لها تاريخ سداد، سواء للغير أو للملاك. فالالتزامات للغير تسمى خصوم أما الالتزامات على المنشأة للملاك تسمى حقوق ملكية. هذا المركز المالي يتغير في كل لحظة تحدث فيه عملية واحدة. فبعد أول عملية (عملية واحدة فقط) تختلف قائمة المركز المالي



٣- توفير البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط ورسم السياسات للفترة أو الفترات القادمة (التخطيط للمستقبل). لابد من توفير بيانات لمساعدة الإدارة في القيام بوظائفها للفترات القادمة

٤- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإحكام الرقابة على أعمال المنشأة والمحافظة على الممتلكات والأصول من الضياع والتلاعب وسوء الاستخدام. فالمنشأة لديها ممتلكات وعليها التزامات فلا بد أن يكون نظام المحاسبة المالية قادر على منع -مجرد- التفكير في الخطأ. فكل ذلك ليؤدي النظام المحاسبي أمانته تجاه المنشأة والملاك

٥- الاحتفاظ بسجلات كاملة ومنظمة ودائمة للتصرفات المالية التي تقوم بها المنشأة؛ حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة. وهي الدفاتر والمستندات الدالة على هذه العمليات التي تمت خلال الفترة الماضية، فكل بند لابد أن يكون له مستند. فالمحاسبة لا تتعامل إلا بالمستندات وما يمكن إثباته

وظائف المحاسبة المالية :

١- قياس الموارد والممتلكات (الأصول) وتحديد قيمتها في بداية الفترة، وهي قياس الأصول والممتلكات، جميع الممتلكات التي يمتلكها المشروع بغرض القيام بالنشاط الأساسي الممتلكات التي يمتلكها المشروع فعلاً أو التي تمثل حقوق له على الغير (أصول).

٢- قياس الالتزامات التي على المنشأة وتحديد قيمتها ومقدارها في لحظة معينة.

سواء للغير وتسمى خصوم
أو للملاك وتسمى حقوق ملكية،
ولابد أن تكون الأصول = الالتزامات.

٣ - قياس التغيرات التي تتم على تلك الموارد والالتزامات بعد بدء النشاط الجاري. فأي عملية تحدث بعد هذه اللحظة يتم قياسها؛ لأن أي عملية لابد أن تؤثر على الأصول من ناحية وعلى الالتزامات من ناحية أخرى، بطريقة توازنية،

فمعادلة الأصول (الممتلكات) والالتزامات متوازنة دائماً؛ في أي لحظة وبعد أي عملية.

: (الأصول = الالتزامات). قياس التغيرات في الموارد والحقوق (الأصول) والالتزامات.

٤- تخصيص التغيرات على فترات زمنية معينة محددة، لأن بعض هذه التغيرات سواء كانت أصول أو التزامات وهذه التغيرات تؤثر على سنة واحدة فلا مشكلة حينئذ. ولكن المشكلة لو كانت هذه التغيرات مؤثرة أو مستخدمة على فترات عديدة؛ سواء الفترة الحالية أم الفترات القادمة أيضاً؛ فمثلاً: عند شراء آلات، فالعمر الافتراضي لهذه الآلات لن يقل عن ١٠ سنوات، وستستخدم لسنوات عديدة، فلا بد من تخصيص هذا الأصل على عمره الافتراضي؛ فليس من الممكن تحميله على إيرادات سنة واحدة، فهو يساعد على تحقيق إيرادات على سنوات عدة، وتكلفته أيضاً يجب أن تقسم على فترات عمره الافتراضي، وفي نهاية السنة يحسب مدى استفادة العمليات الجارية للسنة الحالية لخدمة هذا الأصل



والأصول تقسم إلى قسمين:

وأصول ثابتة (طويلة الأجل): ففي نهاية كل سنة لابد من اثبات استنزال جزء من قيمة هذا الأصل لمقابلة الإيرادات نتيجة مساهمة هذا الأصل في تحقيق إيرادات الفترة. فعند الإتيان بنتيجة أعمال المنشأة في هذه السنة تكون قريبة من الصحة. ذلك لنستطيع قياس كفاءة الأداء ونتيجة الأعمال خلال هذه الفترة بطريقة شبه عادلة.

أصول جارية : فالأصول الجارية مرتبطة بسنة واحدة تقيم في كل سنة، فلا يوجد فيها مشكلة

فالربح نهاية كل سنة يسمى ربح دفترى (تقريبي) ليس حقيقيا ١٠٠% (والغرض منه توزيع مدى مساهمة كل أصل على مدار حياته الانتاجية). ولكن الربح الحقيقي أو الخسارة الحقيقية لأي مشروع لا تتحدد إلا عند تصفية المشروع وبيع أصوله وسداد التزامات الغير وما تبقى يقارن برأس المال الذي ابتدأت به المنشأة، فإذا كان المتبقي من رأس المال بعد عملية السداد؛ فإذا كان المتبقي أكثر من رأس المال المبتدأ به فهذا هو الربح الحقيقي، أما إن كان أقل فهي خسارة حقيقية، نتيجة تثمين هذا المشروع. (لماذا يتم تحديد الربح أو الخسارة؟) فعند تصفية المشروع تتم التصفية اختيارية وليست اجبارية

٥- التعبير عن العمليات في صورة نقدية: فالمحاسبة لا تتعامل إلا بما يمكن قياسه وإثباته بمستندات أو أرقام فكما قلنا المحاسبة المالية لا تتعامل بالنيات وبما في الصدور أو ما لا يمكن قياسه بل بما يمكن اثباته وقياسه بالأرقام .

مثلا حين يصدر أمر من المدير مالي يأمر بك بصرف 100.000 ريال لشخص ما وكان أمره لك شفهيًا ، لابد من طلب مستند وإذن خطي منه موقع بتوقيعه الشخصي يأمرك بالصرف لكي تثبت فيما بعد أن هذا المبلغ المصروف كان بأمر من هذا الشخص إذن التعبير عن هذه العملية كان بصورة نقدية ويمكن اثباتها وقياسها عن المستند المكتوب كذلك إثبات أن هذا المبلغ تم صرفه حين القيام بالعمليات الحسابية مستقبلا .

٦- إيصال المعلومات إلى الأطراف المستفيدة بصورة مقبولة ومفهومة من الجميع.

المحاضرة الرابعة

المبادئ (المعايير) المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً :

هي المبادئ أو المعايير المحاسبية المتعارف عليها والتي يلتزم بها كل محاسب في أي شركة من الشركات . وهذه المعايير أصبحت اليوم دولية وليست معايير خاصة لكل دولة بمفردها

(١) مبدأ الوحدة المحاسبية : (أهم مبدأ محاسبي) تولد المنشأة بسبب تطبيق هذا المبدأ



بمجرد توقيع عقد الشركة وإيداع رأس المال من المؤسسين باسم المنشأة وسداد رأس المال وصدور القرار الوزاري بإنشاء هذه المنشأة فهذا يولد للمنشأة شيئين :

أ/ الشخصية المعنوية (الاعتبارية) للمنشأة عن ملاكها :	ب / المعادلة المحاسبية للمنشأة :
<p>يعني نتعامل مع الشركة على أنها كيان مستقل ليست شخص معين يعني الشركة نفسها لها حقوق وعليها التزامات فهي كيان مستقل يعني يمكن لهذه المنشأة أو الشركة أو الهيئة أن تقاضي الغير أو يمكن للغير أن يقاضيه .</p> <p>مثلا حين نقول محمد افتتح محل خدمات مغاسل آلية نتعامل مع المنشأة على أنها محل المغاسل الآلية لا نتعامل معها على أنها محمد حتى لو كان هو المالك لكن للمنشأة شخصية اعتبارية خاصة بها</p>	<p>يعني تنفصل المعادلة المحاسبية للمنشأة عن المعادلة المحاسبية للمالك والمعادلة المحاسبية تقول أنه لا بد من أن الأصول = الالتزامات وهذه المعادلة لا بد أن تكون متساوية دائما يعني كل أصل لا بد أن يقابله التزام [كل مبلغ نصرفه يقابله مصدر لهذا المبلغ]</p> <p>الأصول : استخدامات الأموال المتاحة للمشروع وهذه الأموال تأتي بها من الالتزامات</p>
<p>الالتزامات : مصادر الحصول على المال ، وطرق الحصول على الالتزامات أي الحصول على هذه الأموال يتم بطريقتين :</p>	
<p>١- من الغير : تسمى خصوم (مثلا لو أخذت المنشأة قرض من البنك قيمة القرض تعتبر خصم على المنشأة لأنها دين على المنشأة فقيمة القرض جاء للمنشأة من الغير - يعني غير ملاكها -)</p>	<p>٢- من الملاك : حقوق ملكية (مثلا حين يأتي صاحب المنشأة ويضع في خزانة المنشأة رأس مال يبتدئ به المشروع مصدر هذا المال هو المالك فهو حق ملك له)</p>
<p>إذن المعادلة المحاسبية للمنشأة هي : الأصول = الالتزامات ، وقلنا الالتزامات تشمل مصدرين للأموال فيكون شكل المعادلة</p> <p>الأصول = الخصوم + حقوق الملكية</p>	

<p>(٢) مبدأ الاستمرار : أي بافتراض استمرار المشروع إلى ما لانهاية وإلى أن يثبت العكس لأي سبب من الأسباب مثل الإفلاس أو رغبة الملاك بإنهاء المشروع .</p>
<p>(٣) مبدأ الفترات المحاسبية : أي بافتراض أن هذا المشروع مستمر في أعماله ، ثم عمل توقعات وهمية في نهاية كل فترة ، جرت العادة أن تكون سنة واحدة ليتم إصدار بنهاية كل فترة القوائم المالية عن هذه المنشأة وتتم مراجعتها من قبل مدقق خارجي ، وهذه التوقعات الوهمية هي من أجل المحاسبة .</p>
<p>(٤) مبدأ المقابلة : قياس الربح أو الخسارة عن طريق مقابلة إيرادات تلك الفترة بالمصروفات التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات ، وكل فترة تتحمل ما يخصها من إيرادات ومصروفات لمقابلة إيرادات تلك الفترة بالمصروفات التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات ولو كانت الإيرادات أكثر يعتبر ربح ولو كانت المصروفات أكثر تعتبر خسارة .</p>



(٥) **مبدأ الاستحقاق** : هو مقابلة الإيرادات والمصروفات لتلك الفترة بغض النظر عن عملية السداد أو التحصيل على سبيل المثال فاتورة الكهرباء لهذا الشهر يتم تسجيلها بالدفاتر بالقيمة الواردة بإيصال الكهرباء بغض النظر عن دفعها الآن ام لاحقاً وكذلك عند بيع بضاعه يتم تسجيل عملية البيع بغض النظر عن استلام القيمة النقدية للبضاعة فوراً عند اتمام البيع ام الدفع غداً أو بعد غد في تاريخ لاحق لعملية البيع (يعني تكتب القيمة سواء كإيراد أو مصروف سواء كانت هذه القيمة بالنقد الحالي أو الأجل أو استلمناها مقدماً) يستخدم هذا المبدأ أكثر في عمليات الجرد ، نفهم المبادئ أكثر عند التطبيق على الأمثلة .

(٦) **مبدأ التكلفة التاريخية** : أي بند من البنود يسجل في الدفاتر بالقيمة التي وقعت عند حدوث العملية { مثال } اشترت شركة آلات بقيمة (١٠٠,٠٠٠ ريال) فتسجل هذه القيمة في الدفاتر وقت اقتناء الأصل بغض النظر عن ارتفاع أو انخفاض الأسعار لاحقاً .. لأنه عند تغير السعر الأصلي فإنه سيتغير سعر رأس المال .

(٧) **مبدأ الوحدة النقدية** (وحدة النقد) : أي إمكانية القياس النقدي للعمليات أي أن هناك عمليات كثيرة لابد أن يتم تحويلها إلى وحدة نقد واحدة .. يعني تسجيل العمليات بعملة نقد واحدة . (مثال) : لو تم شراء كمية مواد خام الطن أو الكيلو منها بسعر معين إذاً لابد من تحويل هذه العملية إلى قيمة نقد واحدة للتعبير عن العمليات أو القياس النقدي وللأصول والالتزامات التي تنشأ فيها نتيجة العمليات التي هي (الدخل) باستخدام وحدة نقد واحدة سواء كان الريال أو الدولار كما قلنا أن المحاسبة لا تتعامل بالنيات بل تتعامل مع ما يمكن قياسه بالنقد

(٨) **مبدأ التحقق** : أي تحقق الإيراد والاعتراف به للاعتراف بالإيراد وتسجيله بالدفاتر لا يتم إلا بعد تحققه فعلاً بتقديم الخدمة وإتمام عملية البيع وانتقال ملكية البضاعة إلى المشتري أو العميل بغض النظر عن عملية التحصيل

(٩) **مبدأ الثبات** : حالة استخدام الإجراءات أو مبادئ محاسبية معينة لقياس الدخل يتم الثبات على استخدام هذه الإجراءات أو الأساليب المحاسبية من فترة لأخرى حتى يمكن أن تكون تلك القوائم المالية قابلة للمقارنة من فترة لأخرى

(١٠) **مبدأ التحفظ أو الحيطة والحذر** : أي أخذ الخسائر المحتملة في الحسبان والاحتياط لها ، دون أخذ المكاسب المحتملة وذلك لتحقيق العدالة من فترة لأخرى ، بمعنى لو كان هناك خسائر متوقع حدوثها في السنة المالية المقبلة نتيجة عمليات هذه السنة فلا بد من الاحتياط لها بتكوين مخصص مالي لها مثل مخصص ديون مشكوك بها وتتضمن العملاء المتعسرين مالياً والذين يُتوقع صعوبة سدادهم في الفترة المحددة مما يعني خسارة محتملة فلا بد من الاحتياط لذلك ، لكن لا يحسب المكاسب المحتملة .

(١١) **مبدأ الأهمية النسبية** : أي الأهمية النسبية في عرض البنود وتوفير المعلومات .

(١٢) **مبدأ الإفصاح** : الشفافية التامة والإفصاح عن المعلومات اللازمة والمفيدة لمتخذي القرارات دون إخفاء أي معلومات أو بيانات للمستخدمين.



تلخيص الأهداف والوظائف والمبادئ

الأهداف	الوظائف	المبادئ :
(هو الغاية التي يرغب في تحقيقها) عدد الأهداف : ٥ أهداف	(مجموعة الأعمال التي يتم القيام بها من أجل تحقيق تلك الغاية) عدد الوظائف : ٦ أهداف	المعايير المحاسبية المتعارف عليها والتي يلتزم بها كل محاسب في أي شركة من الشركات .. وهذه المعايير أصبحت اليوم دولية وليست معايير خاصة لكل دولة بمفردها عدد المبادئ : ١٢ مبدأ
١- تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن الفترة المالية المنتهية	١- قياس الموارد والممتلكات (الأصول) وتحديد قيمتها في بداية الفترة	١- مبدأ الوحدة المحاسبية أو مبدأ الشخصية المعنوية المستقلة للوحدة المحاسبية عن ملاكها وهذا المبدأ يعني أنه بمجرد توقيع عقد الشركة وإيداع رأس المال من الملاك أصبحت للمنشأة أو الوحدة الاقتصادية شخصية معنوية مستقلة عن أصحابها
٢- تصوير (تحديد) المركز المالي للمنشأة في وحدة زمنية محددة، وذلك للتعرف على ما للمشروع من أصول أو ممتلكات وما عليها من التزامات في نهاية الفترة	٢- قياس الالتزامات التي على المنشأة سواء للغير وتسمى خصوم أو للملاك وتسمى حقوق ملكية	(٢) مبدأ الاستمرار : أي بافتراض استمرار المشروع إلى ما لانهاية وإلى أن يثبت العكس لأي سبب من الأسباب
٣- توفير البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط ورسم السياسات للفترة أو الفترات القادمة	٣- قياس التغيرات التي تتم على تلك الموارد والالتزامات بعد بدء النشاط الجاري	٣- مبدأ الوحدة النقدية بمعنى أنه هو ويتم التسجيل والتقرير والتلخيص باستخدام بيانات مالية معبر عنها ويتم التعبير عن الأحداث الاقتصادية لهذه المنشأة باستخدام وحدة نقد ثابتة لأن المحاسبة لغة أرقام
٤- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإحكام الرقابة على أعمال المنشأة والمحافظة على الممتلكات والأصول من الضياع والتلاعب وسوء الاستخدام	٤- تخصيص التغيرات على فترات زمنية معينة محددة، لأن بعض هذه التغيرات سواء كانت أصول أو التزامات	٤- مبدأ الاستحقاق لأن كل فترة تتحمل بما يخصها من إيرادات وما يخصها من مصروفات بغض النظر عن عملية السداد أو التحصيل
٥- الاحتفاظ بسجلات كاملة ومنظمة ودائمة للتصرفات المالية التي تقوم بها المنشأة؛ حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة	٥- التعبير عن العمليات في صورة نقدية:	٥- مبدأ التحقق أو الاعتراف بالإيراد يتم الاعتراف بالإيراد عند إتمام عملية البيع وانتقال ملكية البضاعة المباعة إلى المشتري وليس بعملية
	٦- إيصال المعلومات إلى الأطراف المستفيدة بصورة مقبولة ومفهومة من الجميع.	٦- مبدأ الفترات المحاسبية : أي بافتراض أن هذا المشروع مستمر في أعماله .. ثم عمل توقفات وهمية في نهاية كل فترة ..



٧- مبدأ المقابلة : أي مقابلة إيرادات تلك الفترة بالمصروفات التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات .. وكل فترة تتحمل ما يخصها من إيرادات ومصروفات لمقابلة إيرادات تلك الفترة بالمصروفات التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات		
٨- مبدأ الإفصاح : الشفافية التامة والإفصاح عن المعلومات اللازمة والمفيدة لمتخذي القرارات دون إخفاء أي معلومات أو بيانات للمستخدمين		
٩- مبدأ الأهمية النسبية : أي الأهمية النسبية في عرض البنود وتوفير المعلومات .		
١٠- مبدأ التحفظ أو الحيطة والحذر : أي أخذ الخسائر المحتملة في الحسبان والاحتياط لها دون أخذ المكاسب المحتملة وذلك لتحقيق العدالة من فترة أخرى		
١١- مبدأ التكلفة التاريخية : أي بند من البنود يسجل في الدفاتر بالقيمة التي وقعت عند حدوث العملية		
١٢- مبدأ الثبات : حالة استخدام الإجراءات أو مبادئ محاسبية معينة لقياس الدخل يتم الثبات على استخدام هذه الإجراءات		

المحاضرة الخامسة : المصطلحات الأساسية الموجودة في المعادلة المحاسبية

المعادلة المحاسبية هذه تُولد مع ميلاد الشركة نفسها (الوحدة الاقتصادية) وهو مبدأ الوحدة المحاسبية، وهو أهم مبدأ، وهنا نفرق بين مرحلتين وهما:	
مرحلة البناء والتشييد وتسمى مرحلة التكوين الرأس مالي	مرحلة القيام بالنشاط الجاري
لا يوجد مصروفات ولا إيرادات وجميع المصروفات هي رأس المال اللازم لبداية المشروع (أصول) مرحلة التكوين الرأس مالي كما في المعادلة المحاسبية [لم تبدأ المنشأة في نشاط تجاري إذن لن تباع وتحقق إيرادات ولن تصرف من خزيتها مصروفات تخدم النشاط] (الأصول = الخصوم + حقوق الملكية)	ومهما كان المشروع تجاري أو صناعي أو غير ذلك لا بد من وجود مصروفات تسمى العمليات الجارية (كالشراء والبيع ودفع المصاريف والرواتب وفواتير الماء والكهرباء والإيجارات كل هذه وغيرها مصاريف لازمة للحصول على الإيرادات (وهي إيرادات يومية من خلال التعامل مع الجمهور) الأصول + المصروفات = الخصوم + حقوق الملكية + الإيرادات



وقبل القيام بالنشاط لا بد تحقيق المعادلة المحاسبية :

(الأصول = الخصوم + حقوق الملكية)

الأصول تنقسم إلى :

أصول متداولة قصيرة الأجل	وأصول ثابتة طويلة الأجل،	وأصول غير ملموسة
الأصول المتداولة هي النقدية أو الممتلكات التي يتوقع تحويلها إلى نقدية خلال دوره تشغيل أو سنه أيهما أطول وتتضمن هذه الأصول المتداولة النقدية، المخزون، العملاء، المصروفات المقدمة، والإيرادات المستحقة .	الأصول الثابتة هي الممتلكات المعمرة والتي تقتنى بغرض استخدامها وليس إعادة بيعها تقتنى لغرض الاستخدام لمزاولة النشاط	وهي الممتلكات والحقوق التي ليس لها وجود أو كيان مادي ملموس مثل شهرة المحل وحقوق الاختراع ، الاسم التجاري مثل (كارفور ، هايبر بنده ، هيلتون)

تعريفات مهمة (هامة وفي الاختبار)

المنشأة:	هي وحدة اقتصادية تزاوّل نشاطا تجاريا أو خديما أو صناعيا، بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لها، لتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها. أصحاب المنشأة أوجدوها لهدف وهو تحقيق الربح إذا كان الهدف تجاري
دورة التشغيل (للمنشأة التجارية)	متوسط الفترة الزمنية بين عملية شراء السلعة أو البضاعة وبيعها وتحصيل القيمة نقداً.
دورة التشغيل (للمنشأة الصناعية)	متوسط الفترة الزمنية بين عملية شراء المواد الخام وتصنيعها وإنتاج المنتج النهائي ثم بيعه وتحصيل قيمته نقداً .
الأصول:	الموارد الاقتصادية المملوكة للمنشأة التي يمكن قياسها محاسبيا -وهي الممتلكات التي تمتلكها المنشأة- ذات القيمة المادية والفائدة المستقبلية، (الفائدة المستقبلية للمنشأة هي: استخدام هذه الممتلكات في القيام بالنشاط الجاري). مهم جدا معرفة ما يندرج تحت الأصول وما يندرج تحت الخصوم لأن ذلك ما ستعتمد عليه المعادلة المحاسبية وجميع التمارين القادمة
الأصول المتداولة مثل: النقدية: أول أصل متداول هو النقدية بجميع وأنواعه سواء مادية في الصندوق (الخزنة) او في البنك، كلاهما يعتبر نقدية وتنقسم الأصول عموما إلى ثلاثة أقسام	
أصول متداولة (أصول قصيرة الأجل – أصول جارية)	أصول ثابتة (أصول طويلة الأجل – أصول معمرة)
	أصول غير ملموسة :



<p>هي ممتلكات أو حقوق ليس لها وجود مادي أو كيان مادي ملموس لكنها ذات قيمة كبيرة وفائدة للمنشأة مثلا :</p> <ul style="list-style-type: none"> • حقوق الاختراع . • مصاريف التأسيس وهي المصاريف التي تصرف قبل القيام بالنشاط الجاري . • شهرة المحل . 	<p>هي ممتلكات تقتنى بغرض الاستخدام وليس لإعادة البيع ، ويمتد العمر الانتاجي لها لعدة فترات محاسبية (أي تستخدم لعدة سنوات وتستخدم في مزاولة النشاط) مثل :</p> <ul style="list-style-type: none"> • الأراضي . • المباني . • السيارات . • الآلات . • الأثاث ، هذه أصول معمرة ، وتتوقف على حسب طبيعة النشاط ، لكن حين تشتريها لغرض بيعها فهي تجارة ونشاط تجاري تعتبر أصول متداولة . 	<p>هي النقدية أو الممتلكات التي يتوقع تحويلها الى نقدية أو بيعها أو استخدامها خلال سنه ماليه او دوره التشغيل ايهما أطول [يعني إذا كانت السنة المالية أطول من الدورة التشغيلية يعمل بها أو كانت الدورة التشغيلية أطول من السنة المالية يعمل بها] وتتضمن :</p> <ul style="list-style-type: none"> • النقدية أهم نوع من أنواع الأصول وهو أول نوع يكون مصدره رأس المال (يعني رأس المال حين نضعه في خزانة المنشأة يصبح مبلغ نقدي عند المنشأة) • الاستثمارات قصيره الاجل [الأوراق المالية قصيرة الأجل] • المدينين العملاء الذين قدمت لهم خدمات وسيقومون بالدفع خلال كم شهر (إذا كان العميل أو الزبون اشترى بالأجل على الحساب) • المخزون • الايرادات المستحقة (يعني نفود لك فهي دين على الغير) خلال فترة قصيرة . • أوراق القبض ، الكمبيالات على العملاء التي ستسدد خلال فترة معينة • المصروفات المدفوعة مقدماً (ايجار - تأمين)
<p>إذا كانت الأصول لغرض بيعها : أصول متداولة</p>		<p>- إذا كانت الأصول للاستخدام داخل المشروع : أصول ثابتة .</p>
<p>الخصوم</p>		
<p>الالتزامات أو التعهدات على المنشأة تجاه الغير مقابل حصولها منهم على سلع أو خدمات أو قروض</p>		
<p>تنقسم الخصوم إلى :</p>		
<p>الخصوم طويلة الاجل</p>	<p>الخصوم المتداولة (القصيرة):</p>	
<p>هي الالتزامات التي يستحق سدادها خلال فترة زمنية تزيد عن عام (سنة مالية) أو دورة تشغيل أيهما أطول</p>	<p>هي الالتزامات التي يجب سدادها خلال سنة أو دورة تشغيل -أيهما أطول-.</p>	



أمثلة على الخصوم المتداولة :

- الدائنين على المنشأة
 - أوراق الدفع
 - مصروفات مستحقة
 - إيرادات مقدمة
 - أقساط مستحقة من ديون طويلة الأجل
- أمثلة على الخصوم طويلة الأجل :
 - القروض (قروض البنوك للشركات أو القروض العقارية)
 - السندات كأوراق مالية
 - الاقتراض من حملة السندات
 - أوراق دفع طويلة الأجل وتشبه القروض

الفرق بين الدائنين والمدينين : (سيتضح الفرق بشكل أكبر حين نتحدث عن الدورة المحاسبية)
الدائنون على المنشأة (خصوم) هم من يريد من المنشأة السداد، المنشأة تدفع لهم مثل لو أخذت المنشأة قرض من البنك أو سلف من شخص هنا المنشأة تعتبر مدينة والبنك دائن لأنه يريد من المنشأة سداد قيمة القرض **والمدينون للمنشأة** (أصول) من عليهم الدفع للمنشأة عكس الدائنون لو كانت المنشأة هي من قدمت القرض يصبح الشخص الذي أخذ منها القرض مدين لها (يعني عليه دين يسدده للمنشأة) والمنشأة التي قدمت القرض تعتبر دائنة يعني هي من قدم الدين وأعطى الدين، ويشمل الدائنين أوراق الدفع، ومصروفات مستحقة، وإيرادات مقدمة، والأقساط المستحقة من الديون طويلة الأجل (ومع انتهاء كل فترة يتحول جزء منها إلى قصير أجل).

الالتزامات المستحقة على المنشأة تجاه ملاكها أو أصحابها وتمثل الزيادة في قيمة الأصول عن الخصوم، وتشتمل على رأس المال الأساسي المستثمر في المنشأة أساسا + الأرباح الناتجة عن العمليات التي تمت في السنوات السابقة ولم يتم توزيعها بعد (أي مازالت هذه الأرباح تستثمر في المنشأة (وتسمى أرباح محتجزة)
حقوق الملكية = رأس المال الأساسي + الأرباح المحتجزة

حقوق الملكية

فحقوق الملكية قد تكون أكبر من رأس المال ان كان هناك أرباح محتجزة أو أقل من رأس المال إن كان هناك خسائر أو يكون مساويا لرأس المال في مرحلة تكوين رأس المال (عدم وجود نشاط جاري)، فليس هناك أرباح ولا خسائر

هي قيمة القيام بالنشاط الأساسي بالمشروع بعد بناء مركز مالي قوي فالإيرادات هي ثمن البضاعة المباعة أو الخدمات المقدمة من المنشأة للعملاء وتشتمل على المبالغ المحصلة والمبالغ تحت التحصيل (تحت التحصيل تعني غير المحصلة أو على الحساب) مقابل الخدمة المقدمة أو البضاعة المباعة خلال الفترة المالية معينة أو عن فترة سابقة الإيرادات الخاصة في السنة المنتهية للعام ١٤٢٥ / ١٢ / ٣٠ مثلا
الإيرادات = المبالغ المحصلة + المبالغ تحت التحصيل

الإيرادات:

وهي تكلفة المواد والخدمات المستخدمة في تنفيذ الأنشطة التي تزاولها المنشأة في تحقيق الإيرادات أو بمعنى آخر هي **تكاليف الموارد المستنفذة** التي تحملتها المنشأة في سبيل تحقيق الإيرادات الخاصة بالفترة بمجرد توقيع عقد الشركة وإيداع رأس المال (مبدأ الوحدة المحاسبية)
ينشأ للمنشأة (شخصية اعتبارية مستقلة عن الملاك) + (المعادلة المحاسبية)

المصروفات:



هو كشف او تقرير مالي يفصح عن المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين او لحظه معينه يشمل اليوم و الساعة والدقيقة ويتضمن ملخصا للأصول والالتزامات وحقوق الملكية الخاصة بالمنشأة و يطلق عليه البعض الميزانية العمومية .	القوائم المالية أو قائمة المركز المالي
هي عبارة عن تقرير مالي لتقييم أداء المنشأة فترة معينة عن طريق مقابلة الإيرادات المحققة خلال الفترة بالمصروفات المرتبطة بها خلال الفترة المالية المنقضية في تاريخ معين فهي تفصح عن أعمال المنشأة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة إذا قائمة الدخل بتعد عن فترة زمنية معينة	قائمه الدخل

لذا نفرق بين مرحلتين : [كما ذكرنا في بداية هذا اللقاء]

أولاً / مرحلة التكوين الرأسمالي (البناء والتشييد) : يكون فيها

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية
ثانياً / مرحلة القيام بالنشاط التجاري (التعامل مع الجمهور) : يكون فيها

الأصول + المصروفات = الخصوم + حقوق الملكية + الإيرادات

للتوضيح :

الفرق بين الاصول و الإلتزامات

الأصول : هي استخدامات الأموال المتاحة للمنشأة أو الوحدة المحاسبية .

الإلتزامات : هي مصادر الحصول على تلك الأموال بالنسبة للمنشأة .

وهناك طريقتين للحصول على الأموال : أ- من الغير . ب- من المالك.

لو أن الحصول على مصادر الأموال من الغير تسمى " خصوم .

"لو أن الحصول على مصادر الأموال من المالك تسمى " حقوق الملكية

باختصار

الاصول = الخصوم + حقوق الملكية



حقوق الملكية	+ الخصوم	= الأصول
رأس المال	<p><u>خصوم المتداولة (قصيره الاجل)</u> مثل دائنين - اوراق دفع</p> <p><u>الخصوم الثابتة (طويله الاجل)</u> قروض</p>	<p><u>اصول متداولة</u> مثل نقديه - مخزون - مدينين - اوراق قبض - استثمارات ماليه - اوراق كتابيه ومطبوعات</p> <p><u>اصول ثابتة</u> مثل الآلات ومعدات - مبانى - اراضي - اثاث</p> <p><u>الأصول غير الملموسة</u>: (شهرة المحل - حقوق الاختراع - مصاريف التأسيس)</p>

أمر مهمه / الالتزامات هي عبارة عن : الخصوم + حقوق الملكية

يجب أن تكون الأصول = الالتزامات

قوانين / الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

الخصوم = الأصول - حقوق الملكية

حقوق الملكية = الأصول - الخصوم

المحاضرة السادسة

تأثير العمليات المالية على المعادلة الحسابية

قاعدة عامة: لا بد أن يكون لأي عملية مالية تكون الوحدة الاقتصادية طرفاً فيها تأثير متساوي على جانبي المعادلة المحاسبية أي يجب أن تكون المعادلة الحسابية متوازنة دائماً في أي لحظة و بعد أي عملية أي لا بد أن يكون الجانب الأيمن مساوي للجانب الأيسر و لا يمكن أن يحدث بها خلل ابداً

هناك نوعين من العمليات التي يمكن أن تقوم بها أي وحدة إقتصادية وهما :

المرحلة الأولى : مرحلة تكوين مركز مالي قوي وسليم أو ما يسمى (بعمليات الرأس مالي أو مرحلة التكوين الرأس مالي) .

أي مرحلة بناء و تأسيس والتشييد ومرحلة بناء معادلة محاسبية سليمة بجانبها الأصول وما عليها من التزامات مساوية لها (الأصول والالتزامات) الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

المرحلة الثانية : وهي مرحلة الانتهاء من بناء وتأسيس المشروع والبدء في التعامل مع الجمهور والقيام بالنشاط الأساسي (عمليات جارية أو النشاط الجاري) .

العمليات الجارية المرتبطة بالنشاط الأساسي، سواء مشرع تجاري أو صناعي أو خدمي << وهي العمليات الجارية فهي العمليات الخاصة بالإيرادات والمصروفات.



وفي هذه المرحلة نكون قد انتهينا من تكوين معادلة محاسبية وبناء مركز مالي قوي وسليم وأصبح المشروع كامل وفتح لتعامل مع الجمهور

المعادلة المحاسبية لا بد أن تكون متساوية	
الأصول = الالتزامات	
الأصول هي استخدامات الأموال المتاحة للمنشأة	الالتزامات هي مصادر الحصول على تلك الأموال بالنسبة للمنشأة .
من الغير (خصوم) + الملاك (حقوق ملكية)	

المعادلة المحاسبية وتسمى الميزانية *زيادة ليست من الدكتور إنما أوردت للفائدة وفهم المحتوى

تعني أنك تتعامل مع المنشأة كما تتعامل مع الميزان ، حتى يكون طرفي الميزان متساويان لا بد أن تساوي الزيادة ، فحين تزيد في كفة لا بد أن تزيد في الكفة الأخرى بنفس المقدار حتى يتحقق التوازن ، هنا نتعامل مع الميزانية بنفس الطريقة حين نزيد على كفة (الأصول) لا بد أن نزيد على كفة (الالتزامات) وحين ننقص من كفة لا بد أن ننقص من كفة أخرى أيضا حتى يتساوى طرفي المعادلة

كل عملية تجري لا بد أن تسبب أثر سواء بالزيادة أو النقص مثلا المنشأة أخذت قرض هذا يعني أن النقود في خزيتها زادت (جانب الأصول زاد في بند النقدية) وكون المنشأة أخذت قرض يعني أنها أصبحت مدينة للبنك (جانب الالتزامات زاد في بند الخصوم في قيمة القرض من البنك) عملية واحدة وهي القرض أثرت بالزيادة على طرفي المعادلة

مثال / بفرض أن عبدالله قام بتأسيس مخبز آلي اسمه (مخبز السلام) حيث أودع 500,000 ريال في خزينة المنشأة المنشأة وكان قد اقترض مبلغ 100,000 ريال من أحد البنوك والباقي من أمواله الخاصة ، المطلوب / إعداد المعادلة المحاسبية

الحل / أودع عبدالله في خزينة المنشأة قيمة نقدية تبلغ 500,000 ريال إذن الأصول لهذا المخبز هي 500,000 الآن الكفة اليمنى = 500,000 ريال لا بد أن تكون الكفة اليسرى = 500,000 ريال لكن قيمة الأصول هذه من أين جاءت وتكونت هذه القيمة ؟ تكونت من مصدرين

الأول / اقترض صاحب المخبز مبلغ 100,000 إذن أصبح صاحب المخبز مدين ب 100,000 (الخصوم = قرض بقيمة 100,000)

الثاني / الباقي من أمواله الخاصة ، يعني أضاف ل 100,000 أضاف لها 400,000 باقي قيمة المبلغ الذي أودعه في البنك يعني أن رأس المال الذي يملكه هو (400,000) حقوق ملكية



[باختصار الكلام السابق عبدالله اقترض 100,000 وعنده مبلغ 400,000 جمعها معا وأودع القيمة في خزانة المنشأة وهي 500,000]

بناء على ذلك ستكون المعادلة أو الميزانية كما يلي

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

400,000 + 100,000 = 500,000

500,000 = 500,000

نقول بصيغة أخرى

الميزانية في / (هنا يكتب التاريخ الذي تعد فيه الميزانية)

الأصول		الخصوم	
500,000	البنك (لأنه أودعها في البنك أو ممكن أن نقول النقدية)	100,000	قرض
		400,000	حقوق الملكية رأس المال
500,000	(هذه الأموال التي تستطيع المنشأة استخدامها)	500,000	(هذه مصادر الأموال التي عند المنشأة)

لاحظ في النهاية تساوت كفتي الميزانية جميعها أصبحت = 500,000 ، وتم إيضاح كل مبلغ كيف وصل إلى المنشأة ، هنا قد يسأل شخص سؤال ، رأس المال أو حقوق الملكية هي لمالك المنشأة لماذا ندرجها تحت الخصوم وهي ملك له وليست دين عليه ؟

الجواب على هذا / نحن نتحدث عن المنشأة كأنها كيان مستقل لها شخصية اعتبارية لا نتحدث عنها على أنها المالك نفسه

فحين يأتي المالك ويضع من نقوده رأس مال هنا تكون المنشأة كأنها أخذت من المالك نقود (يعني كأنها تسلفت من المالك) إذن هي خصوم ليست أصول ، وكون أن المالك هو الذي زودها بهذا المبلغ والمنشأة أيضا ملك له إذن هذا هو الحق الذي جعله يمتلك هذه المنشأة فهي حقوق ملكية .

[نعود لشرح الدكتور]



الآن قلنا لكل عملية تأثير على المعادلة المحاسبية إما بزيادة أو نقص هذه العبارة تقودنا للتعرف على تأثير أو أثر العمليات المالية على المعادلة المحاسبية

أولاً : مرحلة التكوين الرأس مالي :

هناك اربع احتمالات أو تأثيرات لا خامس لها هما

١- زيادة في الجانبين

يعني زيادة أصول وزيادة التزامات، وأول مثل على ذلك إيداع رأس المال نقداً في خزانة المنشأة (٢٠٠,٠٠٠ ريال كمثال) (خزانة المنشأة)

أول عملية تتم لتكوين المنشأة هي إيداع رأس المال .

- أول مبلغ يتم إيداعه في حساب المنشأة هو من الملاك دائماً أول مبلغ يضاف يكون رأس المال من الملاك إذن حقوق ملكية وهو يعتبر زيادة في الالتزامات هذا المبلغ يكون النقد الذي تستخدمه المنشأة إذن الأصول تزيد تحت بند النقدية بنفس قيمة رأس المال

- من المستحيل أن تنشأ أي منشأة بدون رأس المال .

- إيداع المبلغ يعتبر هو ميلاد المنشأة فعلاً وأيضاً ميلاد الشخصية المعنوية للمنشأة المستقلة عن الملاك .

الأصول =		الالتزامات (خصوم + حقوق الملكية)
٢٠٠,٠٠٠ نقدية (أصول)		٢٠٠,٠٠٠ (رأس المال)
المجموع	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠

العملية الثانية في (المثال) شراء آلات بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ ريال على الحساب (يعني شراء بالأجل)

الأصول =		الالتزامات (خصوم) + حقوق ملكية	
نقدية	٢٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
شراء الآلات	١٠٠,٠٠٠	دائن على الحساب	رأس المال
المجموع	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	

الشرح : زيادة أصل جديد وهو شراء أثاث بـ ١٠٠,٠٠٠ ، إذاً الأصول ٢٠٠,٠٠٠ لم تتأثر لأننا اشترينا على الحساب أي بالدين وزاد عليها أصل جديد قدره ١٠٠,٠٠٠ قيمة الأثاث ، و أصبح علينا دين بقيمة ١٠٠,٠٠٠ أيضاً ... إذا الأثر زيادة في الجانبين

[نفس مثال المغاسل الآلية السابق يعتبر زيادة في الجانبين أي الأثر الأول وستتضح الآثار أكثر في الأمثلة القادمة]



1 - زيادة في الجانبين

إيداع رأس المال بمبلغ 200000 ريال نقدا خزينة المنشأة	
200000 نقدية	= 200000 رأس المال
<hr/>	
شراء بمبلغ 100000 ريال على الحساب آلات	
200000 نقدية	= 100000 دائنون + 200000 رأس المال
100000 آلات	
<hr/>	<hr/>
300000	300000

٢ / النقص في الجانبين:

وهو النقص في جانب الأصول مع النقص في جانب الالتزامات وهي (الخصوم + حقوق الملكية) إذا قامت المنشأة بسداد دينها على بعض الدائنين فهذا يعني أن أصول المنشأة أو المبلغ النقدي عند المنشأة سينقص ، كون أن المنشأة سددت القرض أو الدين يعني أنها لن يكون عليها مبلغ في خانة الخصوم سينقص إذن الالتزامات أيضا تنقص هذا النقص في الجانبين

الدائنون ١٠٠,٠٠٠ ريال؛ فيمكن سدادهم ٥٠,٠٠٠ ريال من النقدية المتوفرة

الأصول =		الالتزامات (خصوم) + حقوق الملكية	
النقدية	٢٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠ = ٥٠,٠٠٠ دائنين على الحساب	٢٠٠,٠٠٠ رأس المال
	٥٠,٠٠٠ نطرح قيمة السداد من القيمة النقدية تصبح ١٥٠,٠٠٠		
قمنا بسداد (دائنون)	١٠٠,٠٠٠		
قمنا بشراء آلات	١٠٠,٠٠٠		
المجموع =	٢٥٠,٠٠٠		٢٥٠,٠٠٠

الشرح

نسحب من الأصول ونسدد جزء من الدين وبقى باقي الدين علينا

نقص أصل قائم ألا وهو نقدية بمبلغ كان ٢٠٠,٠٠٠ ريال فأخذنا منه ٥٠,٠٠٠ ريال لتسديد دين (الخصوم) فبذلك نقص التزام قائم (الخصوم) بنفس المبلغ ٥٠,٠٠٠ ريال ألا وهو دائنين ، إذا الأثر نقص في الجانبين .



التأثير الثاني نقص الجائين :

سداد 50000 ريال للدائنين نقدا

$$150000 \text{ نقدية} = 50000 \text{ دائنون} + 200000 \text{ رأس المال}$$

100000 الات

$$\begin{array}{r} 250000 \\ \hline \end{array} \quad \begin{array}{r} 250000 \\ \hline \end{array}$$

٣/ التأثير الثالث:

الزيادة والنقص في جانب واحد بجانب الأصول أو بجانب الالتزامات فقط هنا يتأثر جانب واحد فقط مثلا أردنا شراء مبنى (يعتبر من ضمن الأصول) أو لو أردنا شراء أثاث أو آلات نأخذ مبلغ نقدي من خزينة المنشأة (يعني أخذنا نقدي يعني الأصول نقصت) وأيضا الأثاث الذي اشتريناه يندرج ضمن الأصول نقصت الأصول في بند النقدية وزادت في بند الأثاث التأثير هنا فقط على جانب واحد وليس هناك تأثير على الجانب الآخر كما قلنا كشرء أثاث ب ٢٠,٠٠٠ ريال نقدا

الأصول =	الالتزامات (خصوم) + حقوق الملكية		
١٥٠,٠٠٠ ناقص ٢٠,٠٠٠ = ١٣٠,٠٠٠ ١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠ = <u>٥٠,٠٠٠ دائنين على الحساب</u>	٢٠٠,٠٠٠ رأس المال	نقديه شراء أثاث من النقدية تصبح النقدية شراء الآلات
٢٥٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	المجموع	

الشرح

نسحب من الأصول ونشتري المعدات مع إضافة قيمة المعدات للأصول أي زيادة أصل جديد شراء اثاث بمبلغ ٢٠,٠٠٠ فأخذنا من الأصول المبلغ للشراء فنقصت

من ١٥٠,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠ = ١٣٠,٠٠٠ وبقيت قيمة الأثاث التي اشتريناها في الأصول ، وهنا تأثير جانب واحد فقط وهو انخفاض الأصول .. إذا الأثر تأثير جانب واحد (نقص) .



التأثير الثالث الزيادة والنقص في جانب واحد :

شراء اثاث بمبلغ 20000 ريال نقداً

$$130000 \text{ نقدية} = 50000 \text{ داتون} + 200000 \text{ راس المال}$$

100000 الات

20000 اثاث

250000

250000

٤/التأثير المختلط: عبارة عن التأثير الأول والثالث معاً؛

وهو المركب بين الزيادة في الجانبين و بين الزيادة والنقص في جانب واحد .. أي يجمع بين تأثير ١ و ٣ بمعنى شراء أصل بمبلغ معين مع نقص أصل آخر بقيمة أقل؛ والفرق يمثل زيادة خصم.

في المثال السابق: شراء عقارات بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ريال مع سداد ١٠٠,٠٠٠ نقداً والباقي على الحساب

الأصول =		الالتزامات (الخصوم) + حقوق الملكية
نقدية - قيمة السداد	١٣٠,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠ =	قيمه العقار على الحساب ناقص
نقديه	٣٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠ السداد = ٤٠٠,٠٠٠
شراء اثاث	٢٠,٠٠٠	نضيفها ع ٥٠,٠٠٠ السابقة
شراء الآلات	١٠٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠ = ٥٠,٠٠٠ + ٤٠٠,٠٠٠
عقارات	٥٠٠,٠٠٠	
المجموع	٦٥٠,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠

الشرح

نسحب من الأصول جزء ونشتري العقار مع إضافة قيمة العقار للأصول ويبقى الجزء الثاني من المبلغ دين علينا ونكتبه بالخصوم

أردنا شراء عقار بـ ٥٠٠ ألف وسددنا جزء من قيمتها أي (١٠٠,٠٠٠) سُحبت من الأصول ، وبقي علينا دين (٤٠٠,٠٠٠) يُوضع بخانة الخصوم و تُضاف ٥٠٠,٠٠٠ قيمة العقار في الأصول ، وهكذا حدث نقص بطرف الأصول و هي الـ ١٠٠,٠٠٠ وأيضاً حدث زيادة في الأصول وهي قيمة العقار ٥٠٠ ألف و بالجانب الآخر حدث زيادة بطرف الالتزامات وهو الدين ٤٠٠,٠٠٠ ألف ، إذا هذا الأثر المختلط . [جميع الأمثلة مترابطة لا بد أن تفهم تسلسل المبلغ وكيف وصل إلى التأثير الأخير ، اقرأ التمارين بتأني وتروي]



التأثير الرابع التأثير المختلط ؛

شراء عقارات بمبلغ 500000 ريال مع سداد 100000 نقداً والباقي على الحساب

$$30000 \text{ نقدية} = 450000 \text{ دائنون} + 200000 \text{ رأس المال}$$

100000	الأت
20000	اثاث
500000	عقارات
650000	

اللقاء السابع

نعرف أن الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

الأصول =	الالتزامات (الخصوم)	+ حقوق الملكية
١٠٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	
المجموع		
<p>يعني من أي جاء مبلغ الأصول ؟ جاء من الالتزامات ، فالالتزامات مولت الأصول بنسب حتى أكملت ١٠٠,٠٠٠</p> <p>نسبة التمويل من الخصوم ٤٠ % نسبة التمويل من حقوق الملكية ٦٠ % $٤٠ \% + ٦٠ \% = ١٠٠ \%$ اذن تمويل الأصول ١٠٠ % من الالتزامات ١٠٠ %</p>		

هذه المعادلة تكون متوازنة دائما في بداية الفترة ، وحتى تكون متوازنة في نهاية الفترة لا بد أن تكون التغيرات خلال الفترة متوازنة أيضا .

المثال /إذا كان مجموع الأصول في قائمة المركز المالي المعدة لإحدى الشركات في ١٢/٣٠ /١٤٢١ يبلغ ١٥٠,٠٠٠ ريال ، وإذا زادت تلك الأصول في ١٢/٣٠ /١٤٢٢ إلى ٢٤٠,٠٠٠ ريال ، وخلال نفس الفترة زادت الخصوم بمبلغ ٥٠,٠٠٠ ريال. فإذا كانت حقوق الملكية في ١٢/٣٠ /١٤٢١ تبلغ ١٠٠,٠٠٠ ريال، فإن هذا يعني أن مقدار حقوق الملكية في ١٢/٣٠ /١٤٢٢ يبلغ:

ب/ ١٤٠,٠٠٠ ريال

أ/ ١٢٠,٠٠٠ ريال

د/ ١٥٠,٠٠٠ ريال

ج/ ١٨٠,٠٠٠ ريال



الحل / لدينا معادلتين حسابيتين لسنتين الأولى لسنة ١٤٢١ ، والثانية لسنة ١٤٢٢

أولا : نقول المعادلة الحسابية هي : الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

يعني أن المبلغ في الأصول لا بد أن يساوي مجموع الخصوم مع حقوق الملكية

الآن في ١٤٢١/١٢/٣٠ قال في السؤال أن الأصول تبلغ ١٥٠,٠٠٠ ريال

يعني لا بد أن تكون الخصوم وحقوق الملكية في سنة ١٤٢١ = ١٥٠,٠٠٠ ريال لتصبح المعادلة في سنة ١٤٢١ متوازنة

ثم ضمن معطيات السؤال يقول أن حقوق الملكية في سنة ١٤٢١ = ١٠٠,٠٠٠ ريال سيكون شكل المعادلة في الشكل التالي

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية (نعوض بالمعطيات التي استخرجناها من السؤال)

$$١٥٠,٠٠٠ = ؟ + ١٠٠,٠٠٠$$

الآن كم نزيد على ١٠٠,٠٠٠ لنحصل على ١٥٠,٠٠٠ بحيث تتوازن عندنا المعادلة ؟ نزيد ٥٠,٠٠٠ إذن الخصوم في سنة ١٤٢١ = ٥٠,٠٠٠

ستكون المعادلة الحسابية في ١٤٢١/١٢/٣٠

الأصول =	الخصوم	+ حقوق الملكية
١٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
المجموع =	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠

إذن توازنت المعادلة في سنة ١٤٢١ ، الآن المطلوب في السؤال ، كم تبلغ حقوق الملكية في ١٤٢٢/١٢/٣٠ ؟

التغيرات التي حدثت في هذه الفترة أن الأصول زادت إلى (يعني أصبح مبلغ الأصول كاملا)

٢٤٠,٠٠٠ ريال هذا التغير الأول والتغير الثاني أن الخصوم زادت بمقدار ٥٠,٠٠٠ (زادت بمقدار : يعني نجمع الزيادة مع المبلغ الأصلي ٥٠,٠٠٠ + ٥٠,٠٠٠ = ١٠٠,٠٠٠) لاحظ الفرق بين زادت إلى وزادت بمقدار

الآن المعادلة في عام ١٤٢٢ ستكون

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية (نعوض المعطيات)

$$٢٤٠,٠٠٠ = ١٠٠,٠٠٠ + ؟$$

لنوجد مقدار حقوق الملكية نطرح الخصوم من الأصول ٢٤٠,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠ = ١٤٠,٠٠٠



ستكون المعادلة الحسابية في ١٤٢٢/١٢/٣٠

الأصول =	الخصوم	+ حقوق الملكية
٢٤٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠
المجموع =	٢٤٠,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠

إذن توازنت المعادلة في سنة ١٤٢٢ ، إذن الجواب الصحيح لهذا السؤال هو الفقرة ب .

طريقة أخرى للحل :

قلنا في المعادلة أن الأصول = الخصوم + حقوق الملكية ، وهذا يعني أن أي زيادة في طرف لابد أن تساوي الزيادة في الطرف الآخر بمعنى لو زادت الأصول لا بد أن تزيد الخصوم أو حقوق الملكية أو كلاهما

الآن في المثال السابق كانت الأصول في سنة ١٤٢١ = ١٥٠,٠٠٠ ريال وفي سنة ١٤٢٢ أصبحت الأصول = ٢٤٠,٠٠٠ ، يعني كم زادت الأصول ؟ زادت بمقدار ٩٠,٠٠٠ ريال (اطرح الأصول في السنة الثانية ١٤٢٢ من الأصول في السنة الأولى ١٤٢١ لتحصل على الزيادة)

الآن بما أن الأصول زادت بمقدار ٩٠,٠٠٠ ريال لا بد أن تزيد الخصوم وحقوق الملكية بمقدار ٩٠,٠٠٠ ريال أيضا ، وضمن معطيات السؤال قال أن الخصوم زادت بمقدار ٥٠,٠٠٠ ريال إذن كم تبقى لنصل إلى ٩٠,٠٠٠ حتى تتوازن المعادلة ؟ بقي ٤٠,٠٠٠ إذن زيادة حقوق الملكية هي بمقدار ٤٠,٠٠٠ ، كانت حقوق الملكية في ١٤٢١ = ١٠٠,٠٠٠ والزيادة قلنا = ٤٠,٠٠٠ إذن حقوق الملكية في ١٤٢٢ = ١٠٠,٠٠٠ + ٤٠,٠٠٠ = ١٤٠,٠٠٠ هو

جواب السؤال

في الطريقتين إثبات أن المعادلات لابد أن تكون متساوية بعد كل عملية وفي أي لحظة.

سؤال آخر:

إذا ظهرت حقوق الملكية لإحدى الشركات في الميزانية العمومية المعدة في ١٤٢٢/١٢/٣٠ مبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ ريال والتي تعادل ثلث $\frac{1}{3}$ مجموع الأصول، فإن قيمة الخصوم تساوي:

ب/ ٦,٠٠٠,٠٠٠ ريال

أ/ ٨,٠٠٠,٠٠٠ ريال

د/ لا شيء مما سبق.

ج/ ١٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال



الحل:

في معطيات السؤال يقول أن حقوق الملكية في عام ١٤٢٢ = ٤,٠٠٠,٠٠٠ ويقول أن حقوق الملكية تعادل ثلث $\frac{1}{3}$ مجموع الأصول يعني الأصول $\frac{3}{3}$ جزء منها وهو $\frac{1}{3}$ يمثل حقوق الملكية ، إذن كم تبلغ الخصوم ليتساوى طرفي المعادلة ؟ تبقى $\frac{2}{3}$ يعني ضعف الحقوق ، بمعنى
 $٨,٠٠٠,٠٠٠ = ٤,٠٠٠,٠٠٠ + ٤,٠٠٠,٠٠٠$ إذن الجواب الصحيح هو الخيار أ

طريقة أخرى

يقول في السؤال أن حقوق الملكية تساوي ثلث $\frac{1}{3}$ مجموع الأصول يعني نجمع حقوق الملكية ثلاث مرات لنحصل على الأصول فنقول $٤,٠٠٠,٠٠٠ + ٤,٠٠٠,٠٠٠ + ٤,٠٠٠,٠٠٠ = ١٢,٠٠٠,٠٠٠$

الآن عندي الأصول = الخصوم + حقوق الملكية (أوجدنا الأصول وحقوق الملكية معطاه)

$$١٢,٠٠٠,٠٠٠ = ؟ + ٤,٠٠٠,٠٠٠$$

نطرح حقوق الملكية من الأصول ونحصل على الخصوم $١٢,٠٠٠,٠٠٠ - ٤,٠٠٠,٠٠٠ = ٨,٠٠٠,٠٠٠$ وهو الجواب الصحيح

الأصول =	الخصوم	+ حقوق الملكية
١٢,٠٠٠,٠٠٠	٨,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
١٢,٠٠٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠,٠٠٠	المجموع

اللقاء الثامن

عرفنا فيما سبق المعادلة المحاسبية في مرحلة التكوين

الآن بعد أن افتتحنا المنشأة وبدأ النشاط التجاري سيزيد عندنا بندين ، المصروفات والإيرادات

كل منشأة تجارية لا بد أن يكون لها مصروفات مثل سداد المرتبات للعاملين وأيضا كون أن نشاطها تجاري ذلك يعني أنه سيكون لها إيراد أو مردود مادي (

فكي نحسب المعادلة المحاسبية بعد البدء بالنشاط التجاري نحسب المصروفات والإيرادات فإما أن الإيرادات تضاف إلى رأس المال والمصروفات تطرح منها أو أن تكون المصروفات مع الأصول في جانب والإيرادات مع رأس المال في جانب آخر والأمرين سيان لكن الدكتور يفضل الطريقة الثانية وهي

$$\text{الأصول} + \text{المصروفات} = \text{الخصوم} + \text{حقوق الملكية} + \text{الإيرادات}$$



في هذا اللقاء سنقوم بحل تمرين شامل للدرس السابق وسنوضح في كل مرحلة ما هو التأثير على هذه المرحلة

تمرين : الآتي بعض العمليات التي تمت في إحدى المنشآت العقارية خلال شهر محرم ١٤٣٥ ، في ١/١ تم إيداع رأس المال نقدا بمبلغ 100,000 ريال نقدا ، في ١/٥ تم شراء مباني بمبلغ 50,000 ريال على الحساب ، في ١/١٠ ت شراء أثاث بمبلغ 20,000 ريال مع سداد الربع نقدا فقط ، في ١/١٥ تم تقديم خدمات للعملاء بمبلغ 10,000 ريال نقدا ، في ١/٣٠ تم سداد مرتبات العاملين بمقدار 5,000 ريال نقدا.

المطلوب / بيان تأثير العمليات السابقة على المعادلة المحاسبية وإعداد القوائم المالية في نهاية شهر محرم ١٤٣٥

الحل / طبعا لدينا معادلة محاسبية لا بد أن يكون كفيها متساويتان في المقدار

الأصول + المصروفات = الخصوم + حقوق الملكية + الإيرادات

الأصول ماذا تشمل ؟ في التمرين ذكر إيداع رأس مال نقدا أي أن هناك مبلغ نقدي أصبح في يد المنشأة أو مبلغ سائل (سيولة تتعامل بها المنشأة) و شراء مباني وشراء أثاث وهذا عرفنا انه يدخل ضمن الأصول ودفع مرتبات وهذه تدخل ضمن المصروفات

والخصوم تعني المبالغ التي تعتبر دين على المنشأة (يعني ما تم شراؤه على الحساب)

وحقوق الملكية عرفنا أنها رأس المال

والإيرادات هي ما تحصل عليه المنشأة نظير تقديم خدماتها للعملاء بالطبع

إذن ستكون المعادلة

الأصول + المصروفات = الخصوم + حقوق الملكية + الإيرادات

نقدية + مباني + أثاث + مصاريف مرتبات = دائنون + رأس المال + إيرادات خدمات

الآن نبدأ ببيان تأثير على هذه المعادلة

الحدث الأول في ١/١ تم إيداع رأس المال نقدا في خزانة المنشأة (يعني أصبح هناك سيولة لدى المنشأة أي أن مبالغها النقدية التي في يدها أصبحت تبلغ 100,000) إذن النقدية في جانب الأصول = 100,000 ريال ، هذا المبلغ من أين أتى ؟ هو رأس المال أي أن رأس المال في جانب الالتزامات أيضا = 100,000 أي أن كفتي المعادلة (كفة الأصول وكفة الالتزامات) زادت والزيادة في الجانبين تعني (التأثير الأول من التأثيرات التي درسناها سابقا)

الالتزامات			=	الأصول			
+	حقوق الملكية	الخصوم	=	المصروفات	الأصول +		
إيرادات	رأس المال	دائنون	=	م. مرتبات	أثاث +	مباني +	نقدية +
خدمات	100,000						100,000



لدينا في كفة المعادلة اليمنى مبلغ 100,000 ريال نقدي ، هذا المبلغ النقدي من أين أتى ؟ ننظر إلى الكفة اليسار ، نلاحظ أنه أتى من رأس المال

الحدث الثاني في ١/٥ تم شراء مباني بقيمة 50,000 ريال على الحساب (على الحساب يعني أنه دين علي ، لم أدفع القيمة الشراء بالأجل إذن هي تعتبر دين ، المنشأة في هذه الحالة مدينة لصاحب المباني ، إذن صاحب المباني دائن ، يريد مبلغ من المنشأة قدره 50,000 ريال إذن زادت الكفة اليمنى قيمة المباني ب 50,000 وزاد التزام على المنشأة أي الكفة اليسرى تحت خانة الدائنون قيمة 50,000

انتبه هنا جميع المبلغ على الحساب يعني أن المبلغ النقدي الذي لدى المنشأة لم ينقص ظل كما هو 100,000 ريال لأن شراء المباني كان بالدين لم ندفع لشرائه نقدا

أيضا في هذه الحالة تأثير عملية شراء المباني هو التأثير الأول الزيادة في الجانبين

الالتزامات			=	الأصول			
+	+ حقوق الملكية	الخصوم	=	المصروفات	الأصول +		
الإيرادات	رأس المال +	دائنون +	=	م. مرتبات	أثاث +	مباني +	نقدية +
إيرادات خدمات	100,000						100,000
		50,000				50,000	

الحدث الثالث في ١/١٠ تم شراء أثاث بمبلغ 20,000 ريال مع سداد الربع نقدا فقط ، إذن نضيف على كفة الأصول مبلغ شراء أثاث بقيمة 20,000 ريال ، هنا أضاف تفصيل أن ربع المبلغ تم سدادها نقدا (كم ربع 20,000 ؟ هو 5,000 تم سدادها نقدا ، إذن سينقص مقدار المبلغ النقدي بقيمة 5,000 ريال) الآن سددا ربع القيمة نقدا ، إذن باقي القيمة 15,000 كيف ستكون ؟ ستكون دين بالطبع أي ستزيد خانة الخصوم بقيمة 15,000

الآن لاحظ هنا : في خانة الأصول زادت قيمة الأثاث 20,000 بنفس الوقت نقصت قيمة النقدية 5,000 (هنا تأثير على جانب واحد هو الأصول)

لكن أيضا زادت خانة الالتزامات تحت بند الدائنون 15,000

إذن زيادة ونقص في جانب وزيادة في جانب آخر هذا هو التأثير الرابع وهو المختلط

الالتزامات			=	الأصول			
+	+ حقوق الملكية	الخصوم	=	المصروفات	الأصول +		
الإيرادات	رأس المال +	دائنون +	=	م. مرتبات	أثاث +	مباني +	نقدية +
إيرادات خدمات	100,000						100,000
		50,000				50,000	
		15,000			20,000		(5,000-)



الحدث الرابع في ١/١٥ تقديم خدمات للعملاء بقيمة 10,000 نقداً أي تقديم الخدمات أتى بإيراد نقدي (مثلاً شخص لديه شركة تجارية قام ببيع منتجات أو خدمات للعملاء ، هذا البيع يعود بإيراد يدخل على الشركة مبلغ نقدي يدخل على الشركة) يعني أن النقدية للشركة ستزيد الكفة اليمنى للمعادلة ، وهذا المبلغ النقدي من أين أتى ؟ من الكفة اليسرى عن طريق إيرادات الخدمات التي قدمتها المنشأة

إن تزايد الكفة اليمنى قيمة 10,000 ريال نقداً ، وتزايد الكفة اليسرى بقيمة 10,000 ريال تحت بند إيرادات الخدمات

وزيادة في الكفتين تعني التأثير الأول من التأثيرات على المعادلة الحسابية

الالتزامات			=	الأصول			
الإيرادات +	حقوق الملكية +	الخصوم	=	المصروفات	الأصول +		
إيرادات خدمات	رأس المال +	دائنون +	=	م. مرتبات	أثاث +	مباني +	نقدية +
	100,000						100,000
		50,000				50,000	
		15,000			20,000		(5,000-)
10,000							10,000

الحدث الخامس والأخير في ١/٣٠ سداد مرتبات العاملين بقيمة 5,000 ريال نقداً إذن مصروف المرتبات سيزيد بقيمة 5,000 تعطى رواتب للعاملين ، هذه الرواتب من أين سادفها للعاملين؟ طبعاً سنأخذها من المبالغ النقدية الموجودة في خزانة المنشأة إذن ستتنقص المبالغ النقدية مجدداً بقيمة 5,000 (نأخذ من الخزانة - ينقص - نعطي العاملين - نزيد -)

إن التأثير فقط على جانب الأصول ، زيادة ونقص في جانب الأصول فقط وهذا هو التأثير الثالث

الالتزامات			=	الأصول			
الإيرادات +	حقوق الملكية +	الخصوم	=	المصروفات	الأصول +		
إيرادات خدمات	رأس المال +	دائنون +	=	م. مرتبات	أثاث +	مباني +	نقدية +
	100,000						100,000
		50,000				50,000	
		15,000			20,000		(5,000-)
10,000							10,000
				5,000			(5,000-)



سنجمع الآن مجاميع الأعمدة كاملة مثلاً الأصول كانت 100,000 ثم نقصت 5,000 أصبحت 95,000 ثم زادت بقيمة 10,000 أصبحت 105,000 ثم نقصت بقيمة 5,000 أصبحت بشكل نهائي = 100,000 وهكذا نجمع كل عامود

الالتزامات			=	الأصول			
الإيرادات +	حقوق الملكية +	الخصوم	=	المصروفات	الأصول +		
	رأس المال +	دائنون +	=	م. مرتبات	أثاث +	مباني +	نقدية +
إيرادات خدمات	100,000						100,000
		50,000				50,000	
		15,000			20,000		(5,000-)
10,000							10,000
				5,000			(5,000-)
10,000	100,000	65,000		5,000	20,000	50,000	100,000

الان نجمع جانب الأصول معا وجانب الالتزامات معا ننظر هل المعادلة متساوية أم لا

الالتزامات			=	الأصول			
الإيرادات +	حقوق الملكية +	الخصوم	=	المصروفات	الأصول +		
	رأس المال +	دائنون +	=	م. مرتبات	أثاث +	مباني +	نقدية +
إيرادات خدمات	100,000						100,000
		50,000				50,000	
		15,000			20,000		(5,000-)
10,000							10,000
				5,000			(5,000-)
10,000	100,000	65,000		5,000	20,000	50,000	100,000
175,000			=	175,000			

تساوت كفتي المعادلة الحسابية بالنهاية وأوضحنا بعد كل عملية تمت ما هو التأثير الذي لحق بالمعادلة الحسابية

الآن المطلوب الثاني / نقوم بإعداد القوائم المالية في نهاية شهر محرم ١٤٣٥

القوائم المالية المطلوبة هي قائمتين : قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ، كل قائمة ما الفائدة منها ؟

قائمة الدخل نتحدث فيها عن الإيرادات والمصروفات (فقط) لنعرف هل المنشأة تربح أم تخسر إذن يحدد صافي الربح من قائمة الدخل



قائمة المركز المالي أو تسمى الميزانية : نتحدث فيها عن الأصول بدون المصروفات و الخصوم وحقوق الملكية بدون الإيرادات لكن نضيف صافي الربح الذي استخرجناه من قائمة الدخل نضيفه على حقوق الملكية يعني في قائمة المركز المالي نحسب الأصول في جهة والجهة الأخرى الخصوم و (حقوق الملكية + صافي الربح) طبعا لا بد أن يكون طرفي قائمة المركز المالي متساويان إذن القوائم لهذا السؤال تحسب كالتالي :

القائمة الأولى : قائمة الدخل عن شهر محرم ١٤٣٥

الإيرادات الخاصة بهذا الشهر = 10,000

المصروفات لهذا الشهر = 5,000

نطرح المصروفات من الإيرادات : $10,000 - 5,000 = 5,000$ إذن **صافي الربح لهذا الشهر = 5,000 ريال** (الإيرادات أكثر من المصروفات بالتالي تحقق المنشأة ربح لو كانت المصروفات أكثر من الإيرادات تحقق المنشأة خسارة)

القائمة الثانية : قائمة المركز المالي نتحدث فيها عن المجاميع فقط في كفة الأصول وبالطبع ما تم دفعة كرواتب للعاملين (أي المصروف) لا يحسب ضمن قائمة المركز المالي أيضا المجاميع في كفة الالتزامات ولكن نضيف صافي الربح (لأن بعض الإيراد ذهب على المصروف فلا يحسب)

*قائمة المركز المالي في ١٤٣٥/١/٣٠

الأصول	الالتزامات
100,000 نقدية	65,000 دائنون
50,000 مباني	100,000 رأس المال
20,000 أثاث	5,000 صافي الربح
170,000	170,000

اللقاء التاسع

كان اللقاء عبارة عن نماذج لطريقة الأسئلة في الاختبارات النهائية وستدرج الأسئلة لجميع اللقاءات في نهاية التفريغ



اللقاءات من العاشر وحتى الثالث عشر

في هذا اللقاء سنتحدث عن استخدام مفهوم الحساب ونظرية القيد المزدوج للتعبير عن تأثير العمليات المالية على المعادلة المحاسبية وما يسمى بالدورة المحاسبية

أولا لا بد ان نعرف الحساب وكيف يتم التعبير عن الحساب

الحساب في طبيعته يأخذ شكل T أي له جانبين جانب مدين وجانب دائن

اسم الحساب	
مدين	دائن

ما معنى المدين والدائن ؟

يستخدم جانبي المدين والدائن للتعبير عن أسباب الزيادة والنقص في هذا الحساب نتيجة العمليات التي تمت بين المنشأة والآخرين

* سنتحدث عن نفس الكلام السابق (معادلة لها جانبين) لكن نحدد أكثر متى تعتبر الأصول مدين ومتى تعتبر دائن وكذلك الالتزامات

عرفنا القاعدة العامة

الأصول + المصروفات = الخصوم + حقوق الملكية + الإيرادات

السؤال الآن : متى يجعل الحساب مدين ومتى يجعل دائن ؟

القاعدة الأولى : هناك حسابات بطبيعتها حسابات مدينة وهي تمثل الكفة اليمنى (الأصول + المصروفات تسمى مدين) ، أما الكفة اليسرى بطبيعتها تسمى دائنة (الخصوم + حقوق الملكية + الإيرادات تسمى دائن) هذه المسميات حسب طبيعة الحساب

اسم الحساب	
الأصول + المصروفات (مدين)	الخصوم + حقوق الملكية + الإيرادات (دائن)

القاعدة الثانية : للتعبير عن الزيادة يجعل الحساب على حسب طبيعته [يعني إذا زادت الأصول تسمى حسب طبيعتها مدينة وإذا زادت الالتزامات تسمى حسب طبيعتها دائنة]

وللتعبير عن النقص يجعل الحساب عكس طبيعته [يعني إذا نقصت الأصول تسمى دائنة (عكس طبيعتها) وإذا نقصت الالتزامات تسمى مدينة (عكس طبيعتها)]

اسم الحساب	
مدين زيادة الأصول مدين نقص الالتزام مدين	دائن نقص الأصول دائن زيادة الالتزام دائن



الدورة المحاسبية لاستخدام نظرية مفهوم الحساب ونظرية القيد المزدوج

نظرية القيد المزدوج تنص على أن لكل عملية مالية تأثير متساوي على حسابين على الأقل (قد يكون هناك أكثر من حسابين) أحدهما مدين والآخر دائن ، [أي عملية مالية لا بد أن يكون حساب مدين وحساب دائن حيث يؤدي إلى توازن طرفي المعادلة على الأقل لأنه من الممكن أن يكون هناك أكثر من حساب في أحد الأطراف ، وذلك باستخدام القاعدة التي ذكرناها سابقا]

عند التعبير عن (العمليات المالية) عرفنا أن لكل عملية مالية تجري لها تأثير إما بزيادة أو نقص ، وعند التعبير عن (الحساب) عرفنا أن هناك حساب في الجانب الأيمن يسمى مدين وهناك حساب في الجانب الأيسر يسمى دائن ، إذن العملية المالية تحدث أثر زيادة أو نقص هذا الأثر يجعل الحساب مدين أو دائن

[ننقل مثال خارجي لتوضيح كيفية تحديد الجانب الدائن والمدين]

مثال / أسس محمد منشأة لبيع السيارات برأس مال قدره 250,000 ريال أودعها في خزانة المنشأة ، حدد الطرف المدين والطرف الدائن في هذه العملية ؟

هنا نتحدث من وجهة نظر المنشأة والمنشأة في هذه الحالة تمثل أنها أخذت من مالك المنشأة مبلغ 250,000 تم إيداع هذا المبلغ في خزانة المنشأة إذن الأصول هنا (تحديدا الخزانة) حدث بها زيادة مبلغ ، ما هي طبيعة الأصول ؟ طبيعتها مدينة وهنا حدث بها زيادة قلنا تبقى على طبيعتها إذن هنا خزانة المنشأة في خزانة المدين (الجانب الطبيعي لها) بمبلغ 250,000 ، مالك المنشأة قدم للمنشأة مبلغ 250,000 هذا المبلغ يعبر عنه باسم حساب رأس المال ورأس المال هنا حدثت به زيادة أيضا ورأس المال يعتبر حق ملكية وهي في جانب الالتزامات وقلنا في حالة الزيادة يعامل الحساب حسب طبيعته (طبيعة حقوق الملكية أنها دائنة) إذن تبقى في الجانب الطبيعي لها لأنها في حالة زيادة إذن حساب رأس المال دائن في هذا المثال بناء على ذلك نقول / الحساب المدين هو : ح/ خزانة المنشأة ، الحساب الدائن هو : ح / رأس المال

نعود الآن لشرح الدكتور]

الدورة المحاسبية :

هي مجموعة من الخطوات تتكرر بشكل دوري كل فترة زمنية أو كلما دعت الحاجة إلى تكرارها والدورة المحاسبية تتكون من ثلاث خطوات أو ثلاث مراحل :

- ١- التسجيل في دفتر اليومية وهو دفتر له ثلاث خانوات هي المبلغ (المدين أو الدائن) ثم البيان ثم التاريخ وتكون الحسابات تحت بعضها في صفحة واحدة والتبويب في دفتر اليومية تبويب تاريخي (تسجيل زمني)
- ٢- الترحيل إلى دفتر الأستاذ التبويب والتسجيل في هذه المرحلة تبويب نوعي يعني حسب نوع الحساب وليس تاريخ حدوث العملية وفي دفتر الأستاذ يكون التعبير عن الحساب كما بينا سابقا يأخذ شكل T كما ان كل حساب له جدول وصفحة مستقلة
- ٣- الترصيد أو التلخيص وإعداد ميزان المراجعة (لنتأكد أن الأرصدة المدينة = الأرصدة الدائنة) وهو كشف يبين أرصدة الحسابات في دفتر الأستاذ في ميزان المراجعة في نهاية الفترة .



وبعد انتهاء هذه المراحل الثلاث نقوم بإعداد القوائم المالية التي سبق وأوضحناه ليتضح هذا الكلام ويُفهم معناه نحل التمرين التالي

تمرين : الآتي بعض العمليات التي تمت في إحدى المنشآت العقارية خلال شهر محرم ١٤٣٥ ، في ١/١ تم إيداع رأس المال نقدا بمبلغ 100,000 ريال نقدا ، في ١/٥ تم شراء مباني بمبلغ 50,000 ريال على الحساب ، في ١/١٠ ت شراء أثاث بمبلغ 20,000 ريال مع سداد الربع نقدا فقط ، في ١/١٥ تم تقديم خدمات للعملاء بمبلغ 10,000 ريال نقدا ، في ١/٣٠ تم سداد مرتبات العاملين بمقدار 5,000 ريال نقدا.

المطلوب / أوضح جانب الدائن وجانب المدين في العمليات المالية السابقة وأوضح مراحل الدورة المحاسبية لهذا المثال

الحل / في اللقاء الثامن قمنا بحل نفس المثال لكن عن أوضحنا التأثيرات على المعادلة المحاسبية حيث قلنا في الحدث الأول (في ١/١ تم إيداع رأس المال نقدا بمبلغ 100,000) هذا الحدث له تأثير على المعادلة المحاسبية وهي زيادة في كلا الجانبين وأوضحنا ذلك بالتفصيل في اللقاء الثامن

في هذا الحدث لدينا 100,000 مبلغ دخل على خزينة المنشأة كنفدية إذن النقدية كانت 0 وزادت أصبح 100,000 (النقدية أي الأصول في حالة زيادة ، وفي القاعدة الأولى ذكرنا في حالة الزيادة تعامل الأصول حسب طبيعتها ، يعني هنا الأصول مدينة)

هذا المبلغ هو رأس المال إذن زادت الالتزامات على الشركة قيمة حقوق الملكية وهي رأس المال بقيمة 100,000 (رأس المال أي الالتزامات في حالة زيادة ، وفي القاعدة الأولى ذكرنا في حالة الزيادة تعامل الالتزامات حسب طبيعتها ، يعني هنا الالتزامات دائنة)

وهذه نفس فكرة المعادلة لكن يختلف التعبير بالألفاظ حيث كل عملية على المعادلة المحاسبية تؤثر عليها وفي النهاية تؤدي إلى تساوي الطرفين لا بد في النهاية أن تكون الأصول = الالتزامات والمصروفات تتبع الأصول (تكتب في جهة الأصول) والايرادات تتبع الالتزامات (تكتب في جهة الالتزامات) بعدما عرفنا كيف نحدد حساب الطرف المدين والطرف الدائن في العمليات المالية نتعرف كيف نكتبها ونعبر عنها حسب مراحل الدورة المحاسبية

المرحلة الأولى : التسجيل في دفتر اليومية قلنا التبويب هنا زمني (تاريخي)

[هنا لا بد أن تكتب القيود بالطريقة التي سنحل بها هذا المثال لا بد أن نلتزم بالطريقة سنفصل كل عملية ما هو الطرف المدين وما هو الطرف الدائن ثم كيف نكتبه في دفتر اليومية]

الحدث الأول : في ١/١ تم إيداع رأس المال نقدا بمبلغ 100,000 ريال نقدا

[في اللقاء الثامن عرفنا أن الحدث هنا زيادة في الطرفين حيث جانب الأصول حدثت به زيادة تحت بند النقدية (أي حساب النقدية) وفي هذا اللقاء عرفنا أن جانب الأصول إذا حدثت به زيادة يجعل على طبيعته (إذن حساب النقدية حساب مدين) وجانب الالتزامات حدثت به زيادة تحت بند رأس المال (أي حساب رأس المال) إذن جانب الالتزامات حدثت به زيادة أيضا أي يجعل دائن كيف نكتب هذا الحدث وكيف نكتب الدائن والمدين في دفتر اليومية ؟



100,000 ح / النقدية ١/١

100,000 ح / رأس المال

إيداع رأس المال نقدا

[لاحظ الحساب المدين يكتب أولا ثم الحساب الدائن أسفل مع وضع مسافة كما هو مكتوب والتاريخ أمام العملية ثم بيان العملية]

الحدث الثاني : في ١/٥ تم شراء مباني بمبلغ 50,000 ريال على الحساب

المباني تعتبر ضمن الأصول إذن هنا زيادة في الأصول تحت بند المباني إذن حساب المباني يبقى على طبيعته (لأنه في حالة زيادة فهو يعتبر مدين) ، تم شراء المباني بالدين (لاحظ تعبير على الحساب) إذن هو يندرج تحت بند الدائنون أو الخصوم والدائنون هنا زادت إذن يعبر عنها حسب طبيعتها (حساب الدائنون دائن) إذن يقيد هذا الحدث في دفتر اليومية كالتالي

50,000 ح / مباني ١/٥

50,000 ح / دائنون

شراء مباني على الحساب

[لاحظ الحساب المدين يكتب أولا ثم الحساب الدائن أسفل مع وضع مسافة كما هو مكتوب والتاريخ أمام العملية ثم بيان العملية]

الحدث الثالث : في ١/١٠ ت شراء أثاث بمبلغ 20,000 ريال مع سداد الربع نقدا فقط

أولا شراء أثاث (إذن زيادة في جانب الأصول تحت بند الأثاث) إذن حساب الأثاث في حالة زيادة يعامل حسب طبيعته إذن الأثاث مدين ، ثانيا سداد ربع المبلغ نقدا ، يعني أن النقدية ستنقص بقيمة 5,000 يعني هنا أن حساب النقدية في حالة نقص إذن يعامل عكس طبيعته فيصبح هنا حساب النقدية دائن وليس مدين ، ثالثا ، قمنا بسداد ربع القيمة نقدا والباقي على الحساب إذن خانة الدائنون ستزيد بقيمة 15,000 (الدائنون في جانب الالتزامات وفي حالة زيادتها تعامل حسب طبيعتها إذن حساب الدائنون يعتبر دائن أيضا) إذن يقيد هذا الحدث في دفتر اليومية كالتالي

20,000 ح / أثاث ١/١٠

5,000 ح / نقدية

15,000 ح / دائنون

شراء أثاث على الحساب مع سداد ربع القيمة نقدا



[لاحظ الحساب المدين يكتب أولاً ثم الحساب الدائن أسفل مع وضع مسافة كما هو مكتوب والتاريخ أمام العملية ثم بيان العملية ، انتبه أن حساب النقدية في حالة نقصان هنا نقول حساب النقدية دائن لأنه في حالة نقصان عكس طبيعته]

الحدث الرابع : في ١/١٥ تم تقديم خدمات للعملاء بمبلغ 10,000 ريال نقدا

هنا المبلغ العائد للمنشأة وضع في نقدية المنشأة (تم الدفع مقابل الخدمات نقدا) إذن نقدية المنشأة في حالة زيادة (إذن يعامل حساب النقدية حسب طبيعته ، النقدية حساب مدين في هذا الحدث) هذا المبلغ حصلت عليه المنشأة لقاء تقديم خدمات للعملاء يعني أن هذا المبلغ يعتبر إيراد للمنشأة (مثلا مكتب محاماه يقدم خدمة تسمى استشارة ، هنا المكتب لم يبيع سلعة قدم خدمة أخذ مقابلها قيمة لهذه الخدمة تعتبر إيراد خدمة) إذن هنا الإيراد في حالة زيادة والإيراد ضمن جانب الالتزامات وفي حالة الزيادة يعامل حسب طبيعته أي يجعل دائن ، إذن حساب النقدية مدين وحساب الإيرادات دائن ، إذن يقيد هذا الحدث في دفتر اليومية كالتالي

10,000 ح / نقدية ١/١٥

10,000 ح / إيرادات خدمات

سداد خدمات عملاء نقدا

[لاحظ الحساب المدين يكتب أولاً ثم الحساب الدائن أسفل مع وضع مسافة كما هو مكتوب والتاريخ أمام العملية ثم بيان العملية]

الحدث الخامس : في ١/٣٠ تم سداد مرتبات العاملين بمقدار 5,000 ريال نقدا

هنا دفع المرتبات تعتبر مصروفات والمصروفات تعامل معاملة الأصول إذن المصروفات في حالة زيادة إذن المصروفات (حساب سداد المرتبات تعتبر مدين) هذه المصروفات تم سحبها من النقدية أي خزينة المنشأة إذن النقدية في حالة نقص تعامل عكس طبيعتها (إذن حساب النقدية تعتبر دائن وليس مدين) إذن يقيد هذا الحدث في دفتر اليومية كالتالي

5,000 ح / مصروفات مرتبات ١/٣٠

5,000 ح / النقدية

سداد مرتبات عاملين نقدا

[لاحظ الحساب المدين يكتب أولاً ثم الحساب الدائن أسفل مع وضع مسافة كما هو مكتوب والتاريخ أمام العملية ثم بيان العملية]



الآن بعدما أوضحنا في كل عملية من الطرف المدين ومن الطرف الدائن نكتبها بشكل نهائي في دفتر اليومية

المدين	الدائن	البيان	التاريخ
100,000		ح / النقدية	١/١
	100,000	ح / رأس المال إيداع رأس المال نقدا	
50,000		ح / مباني	١/٥
	50,000	ح / دائنون شراء مباني على الحساب	
20,000		ح / أثاث	١/١٠
	5,000	ح / نقدية	
	15,000	ح / دائنون شراء أثاث على الحساب مع سداد ربع القيمة نقدا	
10,000		ح / النقدية	١/١٥
	10,000	ح / إيرادات خدمات تقديم خدمات للعملاء نقدا	
5,000		ح / مصروفات مرتبات	١/٣٠
	5,000	ح / نقدية سداد مرتبات العاملين	

الآن نأتي للمرحلة الثانية في الدورة المحاسبية نرحل البيانات من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ
المرحلة الثانية : الترحيل إلى دفتر الأستاذ قلنا التبويب هنا زمني (تاريخي) قلنا التبويب في
دفتر الأستاذ تبويب نوعي أي أن كل نوع من الحسابات سيكون لها جدول وسيكون التعبير عنها
على شكل حرف T

طبعا نحن نرحل من دفتر اليومية وعرفنا في دفتر اليومية المكتوب أولا يعتبر مدين والثاني
دائن وهذا سيسهل علينا الترحيل لدفتر الأستاذ

العملية الأولى : في ١/١ تم إيداع رأس المال نقدا بمبلغ 100,000 ريال نقدا

في هذه العملية عرفنا أن حساب النقدية مدين وحساب رأس المال دائن ، الآن في دفتر الأستاذ
نضع لكل حساب جدول على شكل حرف T ونضع القيمة المدينة في الجهة اليمنى والقيمة
الدائنة في الجهة اليسرى ونضع أمام المبلغ التاريخ الذي تمت به العملية إذن نقول

ح / النقدية	
١/١	100,000



ح / رأس المال	
١/١	100,000
_____	_____
_____	_____

لاحظ : حساب النقدية في العملية الأولى مدين وضعنا المبلغ جهة اليمين (طبعاً عرفنا كيف نحدد المدين والدائن) وحساب رأس المال دائن وضعنا المبلغ في الجهة اليسرى

العملية الثانية : في ١/٥ تم شراء مباني بمبلغ 50,000 ريال على الحساب

في هذه العملية عرفنا أن حساب المباني مدين وحساب الدائنون دائن ، الآن في دفتر الأستاذ نضع لكل حساب جدول على شكل حرف T ونضع القيمة المدينة في الجهة اليمنى والقيمة الدائنة في الجهة اليسرى ونضع أمام المبلغ التاريخ الذي تمت به العملية إذن نقول

ح / مباني	
١/٥	50,000
_____	_____
_____	_____

ح / الدائنون	
١/٥	50,000
_____	_____
_____	_____

العملية الثالثة : في ١/١٠ ت شراء أثاث بمبلغ 20,000 ريال مع سداد الربع نقداً فقط

في هذه العملية عرفنا أن حساب الأثاث مدين وحساب كلا من النقدية والدائنون دائن ، الآن في دفتر الأستاذ نضع لكل حساب جدول على شكل حرف T ونضع القيمة المدينة في الجهة اليمنى والقيمة الدائنة في الجهة اليسرى ونضع أمام المبلغ التاريخ الذي تمت به العملية لكن الحسابات التي سبق وأن قمنا بعمل جداول لها نزيد على جداولها إذن نقول



ح / أثاث	
20,000	١/١٠
_____	_____
_____	_____

الآن النقدية دائن ، وسبق لنا عمل حساب لها نأتي بنفس الحساب ونزيد القيمة الدائنة في هذه العملية

ح / النقدية	
100,000	١/١
5,000	١/١٠
_____	_____
_____	_____

لاحظ القيمة الجديدة الدائنة وضعت في خانة الدائن (اليسار) والقيمة السابقة المدينة وضعت في خانة المدين (اليمين) وكلا القيمتين تخص حساب النقدية إذن في دفتر الأستاذ نعمل جدول لكل حساب ونضع التغيرات والعمليات التي تطرأ مع تواريخ حدوث هذه العمليات والخانة التي تقع فيها القيمة تحدد هل هي مدين أو دائن

الآن في هذه العملية لدينا أيضا دائن آخر وهو حساب الدائنون ، دائن بقيمة 15,000

ح / الدائنون	
50,000	١/٥
15,000	١/١٠
_____	_____
_____	_____

العملية الرابعة : في ١/١٥ تم تقديم خدمات للعملاء بمبلغ 10,000 ريال نقدا

في هذه العملية أوضحنا أن طرف النقدية مدين وطرف إيرادات الخدمات دائن (تذكر لدينا حساب نقدية لكن نحتاج لإدراج حساب جديد باسم ح / إيرادات الخدمات) إذن نقول

ح / النقدية	
100,000	١/١
10,000	١/١٥
5,000	١/١٠
_____	_____
_____	_____



(لاحظ في حساب النقدية ندرج جميع العمليات الجديدة والسابقة في نفس الحساب ليس لكل عملية جدول)

الحساب الدائن هو إيرادات الخدمات ، مع مراعاة وضع المبلغ في جهة الدائن

ح / إيرادات خدمات	
١/١٥	10,000
_____	_____
_____	_____

العملية الخامسة : في ١/٣٠ تم سداد مرتبات العاملين بمقدار 5,000 ريال نقداً.

في هذه العملية حددنا أن حساب المصروفات هو الحساب المدين وحساب النقدية هو الحساب الدائن فنقول

ح / مصروفات مرتبات	
١/٣٠	5,000
_____	_____
_____	_____

ح / النقدية	
١/١٠	5,000
١/٣٠	5,000
_____	_____
_____	_____

الان أتمنا المرحلتين الأولى والثانية ، نأتي للمرحلة الثالثة وهي الترصيد ثم إعداد ميزان المراجعة

بعد ترحيل البيانات من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ نبدأ بالترصيد سنقوم بشرح الترصيد لحساب واحد لأن عملية الترصيد تتم على جميع الحسابات بنفس الطريقة

لنأخذ مثلاً حساب النقدية ، لدينا في حساب النقدية طرفين دائن ومدين نجمع الطرفين ثم ننظر أي الطرفين أعلى قيمة ، نضع القيمة الأعلى في خانة مجموع الطرفين



ح / النقدية			
١/١٠	5,000	١/١	100,000
١/٣٠	5,000	١/١٥	10,000
<u>110,000</u>		<u>110,000</u>	

لاحظ في طرف الدائن (الجانب الأيسر) المجموع لا يساوي 110,000 ، كم يساوي الطرف الدائن ؟ يساوي 10,000 ، كم نزيد الـ 10,000 حتى يصل المجموع إلى 110,000 حتى نعرف كم الرصيد المتبقي ؟ 100,000 هو الرصيد المتبقي ، الان في طرف الدائن (الجانب الأيسر) رصيد متبقي قدره 100,000 ريال (هو الفرق بين المجموع الحقيقي للعمود والمجموع الكامل) ، طيب هذا الرصيد الآن في الجانب الأيسر أي طرف المدين (يسمى بالرصيد المرحّل) ثم ننقل هذا الرصيد للطرف الثاني (ويسمى الرصيد المنقول) ، طيب نقلنا الرصيد (100,000) إلى الجانب الأيمن وهو جانب المدين إذن يصبح رصيد حساب النقدية رصيد مدين

[ما هي الفكرة هنا ؟ أنا عندي مبلغ قدره 110,000 ريال (كونه في جهة المدين فالمبلغ لي) كم استهلك من هذا المبلغ ؟ استهلك مبلغ 10,000 (كونها في جانب الدائن فهي ليست لي) إذن كم تبقى من المبلغ الذي املكه ؟ تبقى 100,000 ريال إذن يعود هذا المبلغ لي لذلك هو في جهة المدين لذلك سمي رصيد مدين ، اذا فهمت الفكرة تفهم كيفية الترسيد بشكل أسهل]

الآن بعد الترسيد لجميع الحسابات السبع في هذا التمرين تكون الأرصدة كالتالي

ح / النقدية			
١/١٠	5,000	١/١	100,000
١/٣٠	5,000	١/١٥	10,000
<u>100,000</u>		<u>110,000</u>	
<u>10,000</u>		<u>100,000</u>	

١ . يحسب الفرق بين المجموعين يسمى رصيد مرحل

٢ . ينقل الرصيد للطرف التالي ويسمى رصيد منقول

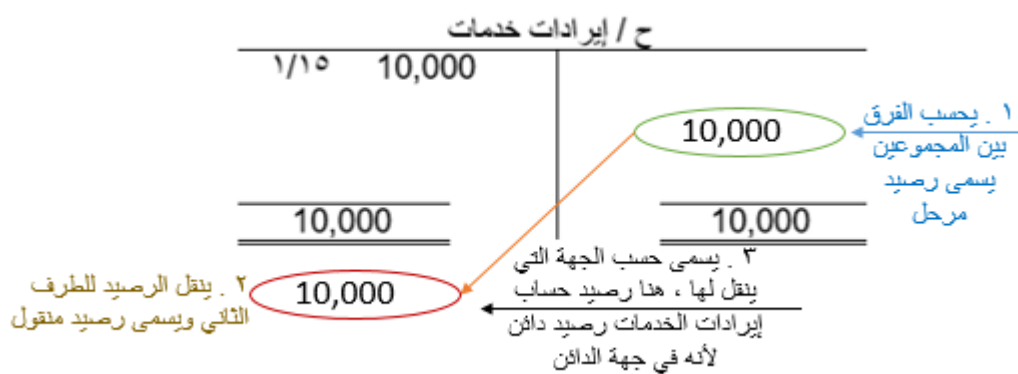
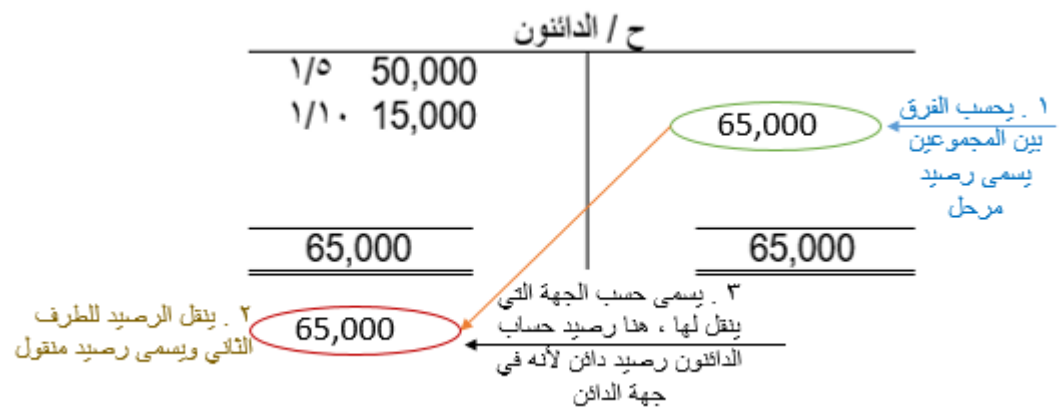
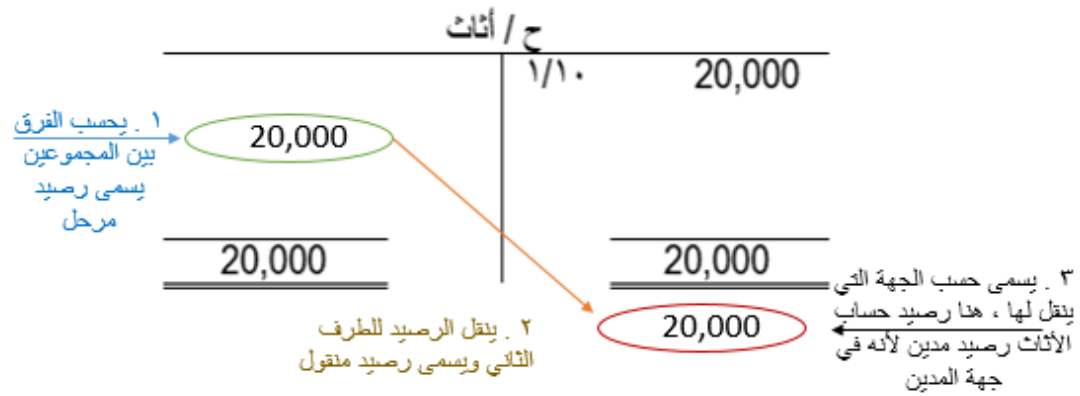
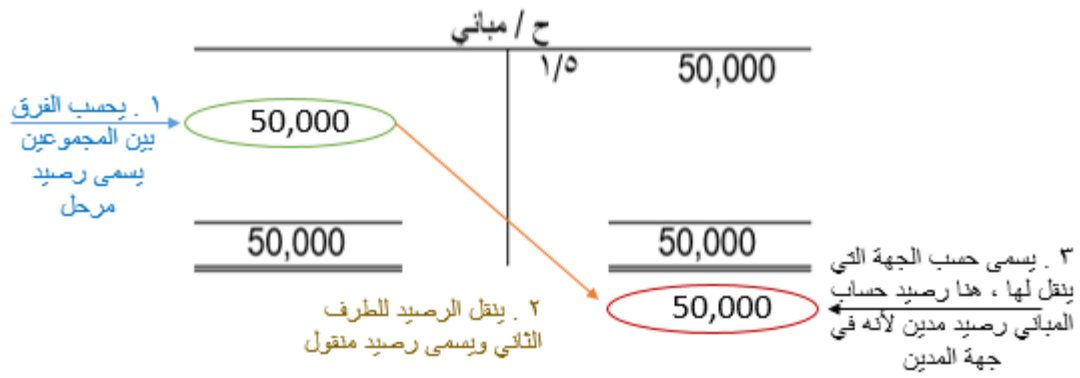
٣ . يسمى حسب الجهة التي ينقل لها ، هذا رصيد حساب النقدية رصيد مدين لأنه في جهة المدين

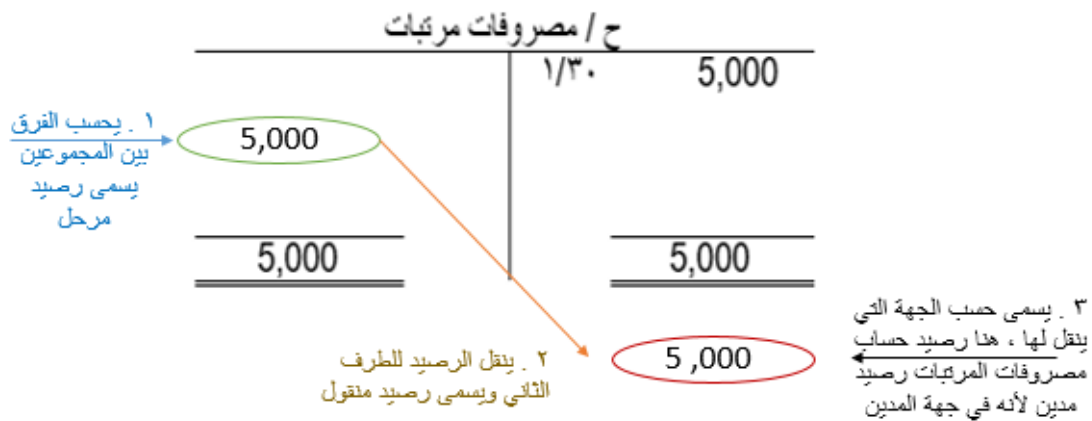
ح / رأس المال	
١/١	100,000
<u>100,000</u>	<u>100,000</u>

١ . يحسب الفرق بين المجموعين يسمى رصيد مرحل

٢ . ينقل الرصيد للطرف التالي ويسمى رصيد منقول

٣ . يسمى حسب الجهة التي ينقل لها ، هذا رصيد حساب رأس المال رصيد دائن لأنه في جهة الدائن





الآن انتهينا من الترصيد سيكون السؤال في الاختبار حدد الرصيد الدائن والرصيد المدين ، نأتي الآن لميزان المراجعة ، نقوم بعمل خانة للمدين وخانة للدائن ونضع كل رصيد من الأرصدة التي استخرجناها حسب خانتته ، ثم في النهاية نجمع عامود الدائن وعامود المدين في النهاية لا بد أن تتساوى قيمة العامودين ، لو لم تتساوى القيمتين إذن يوجد خطأ

ميزان المراجعة في نهاية الفترة ١/٣٠

اسم الحساب	دائن	مدين
ح / نقدية	—	100,000
ح / مباني	—	50,000
ح / أثاث	—	20,000
ح / مصروفات مرتبات	—	5,000
ح / دائنون	65,000	—
ح / رأس المال	100,000	—
ح / إيرادات	10,000	—
	175,000	175,000

بهذا نكون انتهينا من مرحلة الدورة المحاسبية ، وبعد الانتهاء من مراحل الدورة المحاسبية نأتي لإعداد القوائم المالية وقلنا هي قائمتين قائمة الدخل التي تقيس صافي الربح وتهتم قائمة الدخل بالإيرادات والمصروفات فقط

قائمة الدخل عن شهر محرم ١٤٣٥

الإيرادات 10,000

نطرح منها

المصروفات 5,000

= صافي الربح = 5,000

القائمة الثانية هي قائمة المركز المالي وتسمى الميزانية وتهتم بالأصول ما عدا المصروفات لا تهتم بها ، والالتزامات ما عدا الإيرادات ، لكن نضيف صافي الربح على حقوق الملكية ضمن الحساب



قائمة المركز المالي في ١/٣٠

الأصول		الالتزامات	
نقدية	100,000	دائنون	65,000
مباني	50,000	رأس المال	100,000
أثاث	20,000	صافي الربح	5,000
170,000		170,000	

لو كان السؤال ما هو مجموع الأرصدة المدينة في المركز المالي يكون الجواب 170,000 ريال (الأرصدة المدينة هي التي في جانب الأصول لكن طالما أن المطلوب الأرصدة المدينة في المركز المالي إذن نحسب جانب المدين بدون أن نحسب المصروفات) لكن لو كان السؤال ما هو مجموع الأرصدة المدينة في ميزان المراجعة أو الأرصدة المدينة فقط يكون المقصود الأرصدة في ميزان المراجعة يكون الجواب 175,000 ريال يعني يشمل المصروفات في جانب المدين والإيرادات في جانب الدائن

إذن ميزان المراجعة يشمل جميع العناصر والبند ومنه نستخرج قائمة الدخل (التي نستخرج منها صافي الربح) ونستخرج أيضا قائمة المركز المالي

عمليات البضاعة في المشروع التجاري

لنفهم هذا الدرس لابد أن نفرق بين قائمة الدخل في المشروع الخدمي عن المشروع التجاري

المشروع الخدمي: قائمة الدخل في المشروع الخدمي (المشروع الخدمي مثل محطات البنزين تقدم خدمات أو شركات الاتصالات أو الكهرباء) قائمة الدخل في المشروع الخدمي عبارة عن إيرادات الفترة (إيرادات خدمات) يطرح منها مصروفات الفترة (المصروفات مرتبات العاملين وقيمة إيجار المبنى) ناتج الطرح هو **صافي الدخل**

في المشروع الخدمي : **صافي الدخل = إيرادات الفترة – مصروفات الفترة**

المشروع التجاري: قائمة الدخل في المشروع التجاري (المشروع التجاري هو كل منشأة هدفها التجارة : البيع والشراء) قائمة الدخل في المشروع التجاري عبارة عن صافي المبيعات يطرح منه تكلفة البضاعة المباعة ناتج الطرح هو **مجموع الربح** ومجموع الربح نطرح منه مجددا مصروفات تشغيلية أخرى مثل المرتبات والإيجار وغيرها من المصروفات ناتج الطرح هو **صافي الدخل**

في المشروع التجاري : **مجموع الربح = صافي المبيعات – تكلفة البضاعة المباعة**

صافي الدخل = مجموع الربح – المصروفات



إذن في المشروع الخدمي نحصل على صافي الدخل من خلال عملية طرح واحدة أما في المشروع التجاري من خلال عمليتي طرح الأولى تعطي مجمل الربح لتقييم النشاط البيعي يعني هل المشروع في حالة ربح أو خسارة نعرف هذا من مجمل الربح والثانية تعطي صافي الدخل

قلنا أن مجمل الربح = صافي المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة

كيف نوجد صافي المبيعات ؟ إذا عرفنا قيمة مجمل الربح وتكلفة البضاعة المباعة نجمع القيمتين تعطي صافي المبيعات

صافي المبيعات = مجمل الربح + تكلفة البضاعة المباعة

طيب ، في حالة أن مجمل الربح مجهول وصافي المبيعات مجهول وتكلفة البضاعة المباعة مجهولة كيف نوجد صافي المبيعات؟

صافي المبيعات = اجمالي المبيعات - مردودات المبيعات - مسموحات المبيعات - الخصم النقدي المسموح به

طيب ما هي مسموحات المبيعات ومردودات المبيعات

مسموحات المبيعات: هي تخفيض يمنحه البائع للمشتري مقابل عدم رده للبضاعة السابق شراؤها أو جزء منها، وتمثل تكلفة يتحملها البائع،

مردودات المبيعات: قد يرد العميل (المشتري) بضاعة إلى المنشأة البائعة نتيجة وجود عيوب فيها أو تلفها أو عدم مطابقتها للمواصفات وتسمى مردودات المبيعات،

عرفنا كيف نوجد مجمل الربح وكيف نوجد صافي المبيعات

كل منشأة غرضها التجارة يكون لها مبيعات ومشتريات (تشتري بضاعة ثم تبيعها) أوجدنا صافي المبيعات ، كيف نوجد صافي المشتريات ؟

نفس طريقة إيجاد صافي المشتريات لكن بدلا من بيانات المبيعات نضع بيانات المشتريات نقول

صافي المشتريات = مصاريف الشراء - مردودات مشتريات - مسموحات مشتريات - خصم نقدي مكتسب

لاحظنا في الفقرة السابقة خصم مسموح به وخصم مكتسب ما الفرق بينهما ؟

الخصم المسموح به :- هو مقدار الخصم الذي منحه البائع للمشتري وهو يمثل مصروف بالنسبة للبائع والمصروفات بطبيعتها " مدينة " .

الخصم المكتسب :- هو الخصم الذي اكتسبه المشتري وهو يمثل إيراد بالنسبة للمشتري والإيرادات بطبيعتها " دائنة " .

الآن كيف نوجد تكلفة البضاعة المباعة ؟

البضاعة نوعين : متاحة (أي بضاعة معروضة للبيع) ومباعة (التي لم تعد في المخازن تم بيعها واستلام ثمنها) طريقة إيجاد تكلفة البضاعة المتاحة والمباعة متقاربة جدا



تكلفة البضاعة المتاحة = مخزون أول الفترة + صافي المشتريات + مصاريف الشراء -
مردودات مشتريات - مسموحات مشتريات - خصم نقدي مكتسب

أما تكلفة البضاعة المباعة نفس الطريقة السابقة لكن في النهاية نطرح مخزون آخر الفترة إذن
تكلفة البضاعة المباعة = مخزون أول الفترة + صافي المشتريات + مصاريف الشراء -
مردودات مشتريات - مسموحات مشتريات - خصم نقدي مكتسب - مخزون آخر الفترة

مصاريف الشراء تتضمن مصاريف نقل المشتريات وغيرها الآن مع المثال تتضح طريقة إيجاد
قائمة الدخل في المشروع التجاري أو مجمل الربح (تعويض مباشر دائما بالقانون)

إذا توفرت لديك البيانات التالية في نهاية الفترة لإحدى الشركات ١٤٣٥/١٢/٣٠ إجمالي
المبيعات 830,000 ، مردودات ومسموحات المبيعات 20,000 والخصم المسموح به على
المبيعات 10,000 ، ومخزون أول الفترة 14,000 ، ومشتريات البضاعة 80,000 ،
ومصاريف نقل المشتريات 4,000 ، ومسموحات ومردودات المشتريات 2,000 والخصم
النقدي المكتسب 6,000 ، ومصاريف تشغيل أخرى 120,000 ، ومخزون آخر الفترة
20,000

المطلوب : ١ . تحديد صافي المبيعات . ٢ . تكلفة البضاعة المباعة .

٣ . مجمل الربح . ٤ . صافي الدخل .

قد يكون المطلوب من السؤال فقرة (٣ و ٤) فقط لكن لإيجادها لا بد أن نوجد فقرة (١ و ٢)

الحل / ١ . نوجد صافي المبيعات فنقول

صافي المبيعات = إجمالي المبيعات - مردودات المبيعات - مسموحات المبيعات - الخصم
النقدي المسموح به

الحل تعويض مباشر في القانون

صافي المبيعات = 830,000 - 20,000 - 10,000 = 800,000

لاحظ في معطيات السؤال جعل مردودات المبيعات ومسموحات المبيعات قيمة واحدة لذلك عند
التعويض عوضنا بمبلغ واحد يمثل المردودات والمسموحات

إذن صافي المبيعات = 800,000

٢ . الآن نوجد تكلفة البضاعة المباعة نقول تكلفة البضاعة المباعة = مخزون أول الفترة +
صافي المشتريات + مصاريف النقل - مردودات مشتريات - مسموحات مشتريات - خصم
نقدي مكتسب - مخزون آخر الفترة

تعويض مباشر بالمعطيات في السؤال

نقول 70,000 = 20,000 - 6,000 - 2,000 - 4,000 + 80,000 + 14,000

إذن تكلفة البضاعة المباعة = 70,000



٣ . الآن نريد مجمل الربح فنقول **مجمل الربح = صافي المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة**

أوجدنا القيم نعوض النواتج التي أوجدناها فنقول $730,000 = 70,000 - 800,000$

مجمل الربح = 730,000

٤ . الآن نريد إيجاد صافي الدخل وقلنا أن صافي الدخل في قائمة الدخل للمشروع التجاري هي **صافي الدخل = مجمل الربح - المصاريف التشغيلية**

تعويض مباشر بالمعطيات مع مجمل الربح الذي أوجدناه في الفقرة السابقة نقول

صافي الدخل = $610,000 = 120,000 - 730,000$

صافي الدخل = 610,000

[ملاحظة : حل الدكتور في اللقاءات الحية كان بطريقة قائمة منسدلة البيانات تحت بعضها هنا جعلت الحل بطريقة قانون أسهل بالحفظ والتعويض]

قاعدة عامة : عند تقييد المبيعات والمشتريات في دفتر اليومية تقييد كالتالي :

المبيعات دائنة دائما [لأنها تعتبر إيراد ، تذكر الأمثلة التي سبق أن أوردناها قلنا حين تقدم المنشأة خدمات تحصل على إيراد مقابل الخدمة ، كذلك حين تبيع سلع تحصل على إيراد مقابل بيع السلع إذن الإيراد في جانب الدائن]

أما مردودات المبيعات ومسموحات المبيعات والخصم النقدي المسموح مدين دائما

المشتريات مدينة دائما [لأنها تعتبر مصاريف والمصاريف تتبع الأصول إذن تقع في جانب المدين ، مثلا لو قامت منشأة بشراء سيارة لاستخدامها من قبل موظفين المنشأة تعتبر هذه السيارة أصل من الأصول الثابتة لكن لو اشترت المنشأة سيارة لغرض بيعها هنا تعتبر مصروف مشتريات والمصاريف في خانة المدين]

أما مردودات المشتريات ومسموحات المشتريات والخصم النقدي المكتسب عليها دائنة دائما

تابع عمليات البضاعة (الخصومات)

الخصومات نوعين : خصم تجاري ، وخصم نقدي ، ما الفرق بينهما ؟

أولا : الخصم التجاري :

تخفيض يمنحه البائع للمشتري لحثه على الشراء أو الشراء بكميات كبيرة وهذا الخصم لا يسجل في دفاتر البائع ولا في دفاتر المشتري حيث تسجل البضاعة بقيمتها بعد الخصم ويعرف أنه تخفيض في قيمة الفاتورة

مثلا : أنت تريد شراء بضاعة ما ، حتى يرغبك البائع بالشراء منه يقول اشتر مني هذه البضاعة قيمتها 10,000 ريال لكن سأمنحك خصم تجاري قدره 10% فستكون القيمة النهائية لهذه البضاعة 9,000 ريال أنت تسجلها بدفاترك كقيمة شراء على أنها 9,000 ريال هذا هو المبلغ الحقيقي الذي قمت بدفعه لأنك حصلت على خصم ، كذلك البائع يسجل قيمة هذه البضاعة



المباعة على أنها 9,000 ريال ليست 10,000 ريال لأن الإيراد الحقيقي الذي دخل عليه هو 9,000 فالقيمة الحقيقية هي التي تظهر بالدفاتر (أي القيمة بعد الخصم) ويعامل كل طرف حسب طبيعته كما درسنا

سؤال / بفرض قيام شركة العليا بشراء بضاعة من شركة الفلاح بمبلغ 100,000 ريال بخصم تجاري 10% على الحساب بالتالي يكون الطرف المدين في قيد اليومية في دفاتر شركة العليا :

- أ – 80,000 ريال ح / مشتريات
ب – 90,000 ريال ح / مشتريات (✓)
ج – 100,000 ريال حساب مبيعات
د – 110,000 ريال ح / مشتريات

تحليل الإجابة :

أولا لدينا بائع ومشتري (عرفنا المبيعات دائما دائنة إذن البائع يعتبر دائن ، والمشتريات دائما مدينة إذن المشتري يعتبر مدين) الآن من هي الشركة التي قامت بالشراء (المشتري هو شركة العليا) والبائع هو (شركة الفلاح)

يعني شركة العليا مدين لأنه مشتري ، وشركة الفلاح دائن لأنه بائع

الآن كم قيمة الحساب ؟

قيمة البضاعة أساسا 100,000 ريال حصل المشتري على خصم تجاري قدره 10% وقلنا الخصم التجاري لا يظهر في الدفاتر تسجل القيمة بعد الخصم إذن نخسم من المبلغ الكامل (100,000 ريال) نخسم منه مقدار 10% يعني يصبح 90,000 ريال

الآن الحساب المدين قلنا هو المشتري والقيمة النهائية بعد الخصم هي 90,000 إذن الجواب الصحيح هو ب

ثانيا : الخصم النقدي : يسمى خصم تعجيل السداد

تخفيض يمنحه البائع للمشتري لحثه على السداد المبكر، ويسجل في دفاتر البائع كتكلفة (مدين) ويسمى خصم مسموح به. وفي دفاتر المشتري كإيراد (دائن) ويسمى خصم مكتسب

يكتب هذا الخصم في الدفاتر (٢ / ١٠ صافي ٣٠) ما معنى الكلام السابق ؟

يعني جاء شخص (مشتري) لبائع وأراد أن يشتري بضاعة فيقول له البائع قيمة البضاعة مثلا 10,000 ريال تسدها خلال ٣٠ يوم ، لو استعجلت أيها المشتري وسددت المبلغ الذي عليك في ١٠ أيام الأولى من هذه الـ (٣٠) يوم سأعطيك خصم 10% على قيمة البضاعة ، كأن البائع هنا يحفز المشتري على السداد مبكرا حتى يحصل على الخصم (لذلك يسمى خصم تعجيل السداد) أما لو لم يسدد المشتري القيمة بوقت مبكر سوف يدفعها كاملة 10,000 ريال بدون خصم لذلك لا بد ان يكتب البائع هذا الخصم بالدفتر لأن المشتري قد يحصل عليه وقد لا يحصل عليه فلا بد أن يوضح في الدفاتر المبلغ وقيمة الخصم



الآن هذا الخصم متى يكون دائن ومتى يكون مدين (الآن نتكلم عن قيمة الخصم بالنسبة للبائع والمشتري لا نتكلم عن المبيعات جميعا أو المشتريات جميعها نتكلم عن الخصم فقط) ؟

الخصم النقدي بالنسبة للمشتري : أنا مشتري وعرض علي البائع خصم نقدي (لو تأخرت في السداد سأسدد 100,000 ريال لكن لو استعجلت بالسداد سأسدد 90,000 ، الآن هل أنا قمت بالتوفير هنا ؟ نعم وفرت 10,000 ريال يعني كأنني كسبت هذا الخصم لأنه لصالحني لذلك هو يسمى خصم نقدي مكتسب ، الخصم النقدي المكتسب يندرج تحت الدائن لماذا ، (أنا مشتري المفروض دفعت أي خرج من خزينتي 100,000 ريال لكن كسبت الخصم ودفعت فقط 90,000 ريال إذن يعود للخزينة يدخل على خزينتي مقدار 10,000 ريال كأن الخصم هذا مصدر للنقد جاءتني النقود من الخصم ومصادر الأموال تعتبر دائنة)

الخصم النقدي بالنسبة للبائع : البائع هو مانح الخصم ، أنا بائع فحتى أحفز المشتري وأستعجله للسداد أسمح له بالخصم إذا سدد خلال فترة معينة لذلك هو للبائع يسمى خصم مسموح به (الآن قيمة البضاعة 100,000 ريال ، الآن أنا أعطيت خصم ونقص المبلغ الفعلي للبضاعة ، بدلا من أن أكسب 100,000 ريال سمحت بالخصم وكسبت فقط 90,000 ريال كأنني أعطيت المشتري 10,000 ريال من قيمة البضاعة (لأن الخصم 10% والمشتري استعجل بالسداد واستحق الخصم) يعني كأنني أخذت هذه الـ (10,000) ريال وأعطيتها للمشتري حتى يستعجل بالسداد ، إذن كأنني استخدمت المال واستخدمت الأموال تعتبر مدينة (إذن الخصم المسموح به يندرج تحت المدين .

يبقى السؤال الآن : إذا كان السؤال مثلا ، لديك مبلغ 10,000 ريال وتم الخصم منه 10% كم يكون المبلغ بعد الخصم ؟

أولا : نضرب المبلغ المطلوب الخصم منه (10,000) بمقدار الخصم (10) ثم نقسم على 100

$$1000 = \frac{10,000 \times 10}{100} \quad (100)$$

ثانيا : الناتج السابق نطرحه من المبلغ المطلوب الخصم منه 10,000 - 1000 = 9000

إذن المبلغ بعد الخصم = 9000 ريال

ما الذي يندرج تحت المدين وما الذي يندرج تحت الدائن

استخدامات الأموال	مصادر الأموال
المدين	الدائن
الأصول في حالة الزيادة	الأصول في حالة النقص
الخصوم في حالة النقص	الخصوم في حالة الزيادة
المشتريات	المبيعات
الخصم النقدي المسموح به	الخصم النقدي المكتسب
مردودات المبيعات	مردودات المشتريات
مسموحات المبيعات	مسموحات المشتريات

أسئلة اللقاءات الحية :

أسئلة اللقاء الأول : ضع (✓) أمام الجملة الصحيحة و (X) أمام الجملة الخاطئة:

س ١ / المحاسبة ليست نظاماً للمعلومات (x)

س ٢ / يوجد اختلاف بين المحاسبة وإمساك الدفاتر وخاصة في الوقت الحاضر (✓)

س ٣ / المحاسبة في الوقت الحاضر هي:

١ نظام للمعلومات

٢ تحديد وقياس وتلخيص المعلومات

٣ توصيل المعلومات عن الاحداث الاقتصادية لإحدى المنشآت للأطراف المستفيدة

٤ جميع ما ذكر (✓)

س ٤ / التقارير الادارية كمخرجات للنظام المحاسبي تقدم إلى:

١ مصلحة الزكاة والدخل

٢ ادارة المنشأة (✓)

٣ الملاك

٤ جميع ما سبق

س ٥ / القوائم المالية المنشورة كمخرجات للنظام المحاسبي تقدم إلى:

١ الجهات الحكومية والرأي العام

٢ ادارة المنشأة والعاملين

٣ الملاك والمستثمرين

٤ جميع ما سبق (✓)

أسئلة اللقاء الثالث

س ١ / تقوم المحاسبة المالية بالعديد من الوظائف والتي منها:-

١ قياس الموارد والممتلكات

٢ قياس الالتزامات على المنشأة

٣ قياس التغيرات في الموارد والحقوق

٤ كل ما سبق. (✓)



س ٢/ تسعى المحاسبة المالية الى تحقيق العديد من الاهداف التي منها:

- ١ تحديد نتيجة اعمال المنشأة من ربح او خسارة
- ٢ تحديد المركز المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة
- ٣ توفير البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط ورسم السياسات والرقابة على العمليات
- ٤ كل ما سبق (✓)

س ٣/ تسعى المحاسبة المالية لتحقيق هدف واحد فقط يتعلق بتحديد نتيجة اعمال المنشأة من ربح او خسارة عن الفترة الزمنية المنتهية (x)

والصحيح : العديد من الأهداف وعددها ٥ أهداف

س ٤/ تسعى المحاسبة المالية لتحقيق العديد من الأهداف والتي منها تحديد المركز المالي للمنشأة في فترة زمنية معينة. (✓)

لاحظ الفرق بين السؤالين : في س ٣ حدد عدد الأهداف فأصبح الجواب خطأ أما في س ٤ لم يحدد عدد الأهداف إنما قال العديد فأصبح الجواب صحيح

س ٥/ يتم اعداد قائمة الدخل في فترة زمنية معينة نظرا لأنها تختص بقياس ثروة المنشأة. (x)

والصحيح: قائمة الدخل تهدف إلى تحديد نتيجة اعمال المنشأة من ربح او خسارة عن فترة زمنية منتهية في تاريخ معين لها بداية ونهاية (عن فترة يعني من ذلك اليوم إلى هذا اليوم وليس في فترة يعني ليس في اليوم الفلاني) راجع أهداف المحاسبة (خصوصا الهدفين ١ و ٢)

أسئلة اللقاء الرابع :

س ١ / مبدأ يلزم المنشأة بعدم تغيير القواعد والأساليب المحاسبية المتبعة من فترة محاسبية إلى فترة أخرى هذا المبدأ هو :

- ١- مبدأ التكلفة التاريخية .
- ٢- مبدأ المقابلة .
- ٣- مبدأ الثبات . (✓)
- ٤- لا شيء مما سبق .

س ٢/ قياس التغيرات التي تتم على الأصول والممتلكات والالتزامات خلال الفترة المحاسبية هذا يعتبر :

- ١- هدف محاسبي .
- ٢- وظيفة محاسبية . (✓)
- ٣- أسلوب محاسبي .
- ٤- لا شيء مما سبق .



س٣/ يجب أن لا تعترف المنشأة بالإيراد وتسجله إلا بعد تحققه هذا تطبيقاً لمبدأ :

- ١- التكلفة التاريخية .
- ٢- المقابلة .
- ٣- التحقق . (✓)
- ٤- لا شيء مما سبق .

س٤ / مبدأ ينص على أن تثبت المعاملة المالية على أساس كمية النقود الفعلية أي التكلفة التي استخدمت في التبادل وتظل على ما هي عليه دون النظر إلى أي تغيير لاحق يحدث في قيمة تلك المعاملة ، هذا تطبيقاً لمبدأ :

- ١- التكلفة التاريخية . (✓)
- ٢- المقابلة .
- ٣- الثبات .
- ٤- لا شيء مما سبق .

أسئلة اللقاء الخامس :

س١ / الالتزامات أو التعهدات على المنشأة تجاه الغير مقابل حصولها على سلع أو خدمات أو قروض فهذا يعني :

- ١- خصوم . (✓)
- ٢- خصوم قصيرة الأجل .
- ٣- خصوم طويلة الأجل .
- ٤- لا شيء مما ذكر .

أسئلة اللقاء السابع :

س/ لابد أن تكون المعادلة المحاسبية متساوية دائماً في أي لحظة وبعد أي عملية (✓) .

س/ الأصول أو الممتلكات لأي منشأة في أي لحظة لابد أن تساوي الالتزامات على تلك المنشأة، وكذلك بعد أي عملية (✓) .

الأصول = الالتزامات (الخصوم + حقوق الملكية).

س/ لابد أن يكون لأي عملية مالية تكون الوحدة الاقتصادية طرف فيها تأثير متساوي على جانبي المعادلة المحاسبية (✓) .

س/ مهما كانت العملية المالية لن تؤدي إلى الإخلال في توازن المعادلة المحاسبية (✓) .



أسئلة اللقاء التاسع : س / زيادة أحد الأصول قد يكون ناتجا عن :

- ١- زيادة أحد الخصوم فقط .
- ٢- زيادة في أحد حقوق الملكية فقط .
- ٣- نقص في أحد الأصول الأخرى فقط .
- ٤- جميع ما ذكر (✓)

س / عند شراء سيارة جديدة للمنشأة نقدا فإن ذلك يؤدي إلى :

- ١- زيادة في حقوق الملكية .
- ٢- نقص أصول المنشأة .
- ٣- **عدم زيادة أصول المنشأة مع تغيير مكونات الأصول (✓) (الجانب الثالث للتأثيرات)**
- ٤- لا شيء مما ذكر .

س / عملية إيداع رأس المال نقدا يترتب على هذه العملية :

- ١- **زيادة الأصول مع زيادة مماثلة في حقوق الملكية (✓)**
- ٢- زيادة الأصول مع زيادة الخصوم .
- ٣- زيادة أصل مع نقص أصل آخر .
- ٤- نقص أصل مع نقص خصم آخر .

س / إذا حدثت زيادة في أحد الأصول فلا بد أن يقابل ذلك نقص في أصل آخر أو زيادة في حقوق الملكية (x)

التصحيح : لأن تحديد الزيادة في ناحية الالتزامات بحقوق الملكية فقط يعتبر خطأ يفترض أن تكون العبارة كالتالي

إذا حدثت زيادة في أحد الأصول فلا بد أن يقابل ذلك نقص في أصل آخر أو زيادة الالتزامات (عبارة صحيحة) لأن الالتزامات تضم الخصوم وحقوق الملكية و الإيرادات وقد يحدث النقص في أي منها وهذا النقص يؤدي إلى زيادة الأصول .

س/ اقتراض مبلغ من البنك يترتب على تلك العملية :

- ١- **زيادة في أحد حسابات الأصول المتداولة وزيادة في أحد حسابات الخصوم (✓)**
- ٢- زيادة في أحد حسابات الأصول الثابتة ونقص في أحد حسابات الأصول الأخرى
- ٣- زيادة في أحد حسابات الأصول الثابتة وزيادة في أحد حسابات الخصوم
- ٤- لا شيء مما ذكر

لأن النقدية تعتبر أصل متداول و في الخيار الأول حدد أن الأصول ثابتة

س / سداد لأحد الدائنين نقدا يترتب على تلك العملية :

- ١- زيادة في أحد حسابات الأصول المتداولة وزيادة في أحد حسابات الخصوم
- ٢- زيادة في أحد حسابات الأصول الثابتة ونقص في أحد حسابات الأصول الأخرى
- ٣- زيادة في أحد حسابات الأصول الثابتة وزيادة في أحد حسابات الخصوم
- ٤- **لا شيء مما ذكر (✓)**



لأن المنشأة حين تسدد يعذ من ديونها على الدائنين يعتبر نقص أصل مع نقص خصم وهو لم يذكر ضمن الخيارات .

س / لا يترتب على تحصيل مبلغ من أحد المدينين نقداً أي تأثير على مجموع طرفي المعادلة (✓)

العبارة صحيحة لأن هذه العبارة ينطبق عليها التأثير الثالث زيادة أصل مع نقص أصل آخر والزيادة والنقص في جانب واحد يعني أن المجموع الكلي لا يتغير ، الذي يتغير هو ترتيب تشكيلة الأصول إذن أصل زاد وأصل نقص بدون أن يتغير المجموع .

س / أي من العمليات المالية التالية من شأنها أن تؤثر بالزيادة بمقدار متساوي على جانب الأصول من ناحية والخصوم وحقوق الملكية من ناحية أخرى :

- ١- سداد أحد المدينين للرصيد المستحق عليه بشيك .
- ٢- حصول المالك على مبلغ نقدي من صندوق المؤسسة بقصد تخفيض رأس المال .
- ٣- شراء لوازم مكتبية بالأجل (✓)
- ٤- لا شيء مما ذكر .

تحليل الإجابة : العملية الأولى : تعني تأثير بجانب واحد إذن الإجمالي لن يتأثر

العملية الثانية : نقص في الجانبين ، أما العملية الثالثة الأصول زادت كلوازم مكتبية والالتزامات زادت كخصوم .

س/ بيع قطعة أرض نقداً بسعر يقل عن تكلفتها يترتب على تلك العملية :

- ١- زيادة في أحد حسابات الأصول المتداولة ونقص في أحد حسابات الأصول الثابتة والفرق يمثل نقص في حقوق الملكية (✓)
- ٢- زيادة في أحد حسابات الأصول الثابتة ونقص في أحد حسابات الأصول الأخرى
- ٣- زيادة في أحد حسابات الأصول الثابتة وزيادة في أحد حسابات الخصوم
- ٤- لا شيء مما ذكر

تحليل الإجابة : حسابات الأصول المتداولة هي النقدية وهي ثمن البيع ، والأصول الثابتة هي الأرض التي تم بيعها ، بما أن قيمة البيع أقل من قيمة الشراء إذن هو نقص في حقوق الملكية ولو كان سعر البيع وسعر الشراء متساوي فلن يوجد أي تأثير لأن الزيادة والنقص ستكون في جانب واحد إذن لن تتأثر حقوق الملكية ، في هذا المثال البيع كان بخسارة فنقصت حقوق الملكية (انخفض رأس المال بسبب الخسارة) لو كان البيع بربح فستزيد حقوق الملكية إذن يكون التأثير الرابع المختلط (نكون بعنا قطعة أرض أي زادت النقدية قيمة البيع ونقصت الأصول أرض لأنها بيعت ، ولأن البيع بربح سيزيد رأس المال قيمة الربح لذلك في حالة الربح سيكون التأثير مختلط)

س/ يمكن القول أن المصروفات تعامل معاملة الأصول والإيرادات تعامل معاملة حقوق الملكية (✓)

س / يترتب على المصروفات نقص الأصول أو زيادة الالتزامات أو كلاهما مع نقص مماثل في حقوق الملكية (✓)



تحليل الإجابة : المصروفات تعتبر نقص في الأصول (أصول مستنفذة) وهذه المصروفات لو لم تدفع تعتبر التزام (تعتبر دين على المنشأة) وفي النهاية تمثل المصروفات نقص في حقوق الملكية لأنه لو لم توجد إيرادات تعتبر هذه المصروفات خسائر إذن نقص في حقوق الملكية .

أسئلة اللقاء الحادي عشر :

س / إذا بلغت أرصدة الحسابات الظاهرة في نهاية الفترة 71,000 ريال نقدية في خزانة المنشأة ، و 180,000 ريال نقدية في البنك ، و 50,000 ريال مباني ، و 20,000 ريال معدات هندسية ، و 4,000 ريال مصروف مرتبات ، و 20,000 ريال الدائنون و 300,000 ريال رأس المال ، و 5,000 ريال إيرادات خدمات فهذا يعني أن إجمالي قيمة الأصول في نهاية الفترة كما تظهر في قائمة المركز المالي مبلغ :

أ – 331,000 ب – 321,000 (✓)

ج – 322,500 د – 441,200

تحليل الإجابة :

المطلوب إجمالي الأصول فقط في قائمة المركز المالي ، المدرج تحت الأصول هو النقدي في خزانة المنشأة (71,000) والنقدي في حساب البنك (180,000) وحساب المباني (50,000) وحساب المعدات الهندسية (20,000) و مصروف المرتبات (4,000) هذه جميعها تدرج تحت الأصول ، لكن نحن هنا نريد الأصول كما تظهر في قائمة المركز المالي إذن نجمع الأرصدة بدون أن نجمع المصروفات معها

$$321,000 = 20,000 + 50,000 + 180,000 + 71,000$$

لو كان السؤال ما هي الأرصدة المدينة (لاحظ أرصدة مدينة ليست أصول) إذن يكون المطلوب جميع ما في جهة الأصول حتى المصروفات لأن الأرصدة المدينة تعني جانب الأصول في ميزان المراجعة لذلك نجمع كل ما في الجهة اليمنى (جهة المدين)

$$325,000 = 4,000 + 20,000 + 50,000 + 180,000 + 71,000$$

لو كان السؤال ما هو صافي الدخل ؟ نطرح المصروفات من الإيرادات فنقول

$$1,000 = 4,000 - 5,000$$

ريال صافي الدخل (يعتبر ربح للمنشأة لأن المصروفات أقل من الإيرادات والناتج موجب يعني ربح ، دائماً لإيجاد صافي الربح نضع الإيرادات أولاً ثم نطرح منها المصروفات)

لو كان السؤال ما هو إجمالي قيمة الالتزامات كما تظهر في قائمة المركز المالي ؟

نجمع الدائنون + رأس المال + صافي الربح أو صافي الدخل

$$(321,000 = 1,000 + 300,000 + 20,000)$$



س / بفرض قيام المنشأة بشراء سيارة بمبلغ 40,000 ريال على الحساب يترتب على تلك العملية :

أ - زيادة في أحد حسابات الأصول الثابتة ونقص في أحد حسابات الأصول المتداولة الأخرى فقط .

ب - نقص في أحد حسابات الأصول الثابتة وزيادة في أحد حسابات الأصول الأخرى .

ج - زيادة في احد حسابات الأصول الثابتة وزيادة في أحد حسابات الخصوم . (✓)

د - لا شيء مما ذكر .

تحليل الإجابة :

السيارة تعتبر أصل من الأصول الثابتة وشراء السيارة يعني زيادة في حساب الأصول الثابتة وكون أن الشراء بالدين (على الحساب) يعني زيادة في أحد الخصوم إذن الجواب الصحيح هو ج

س / بينما يتم تبويب العمليات المالية في دفتر اليومية تبويبا نوعيا فإنها تبوب في دفتر الأستاذ تبويبا زمنيا (×)

التصحيح : التبويب في دفتر اليومية تبويبا زمنيا أما التبويب في دفتر الأستاذ تبويبا نوعيا

س / بفرض قيام المنشأة بسحب مبلغ 20,000 ريال من البنك وإيداعه في صندوق المنشأة بالتالي يكون الطرف المدين في القيد في دفتر اليومية حساب :

أ - ح / البنك .

ب - ح / رأس المال .

ج - ح / الصندوق . (✓)

د - لا شيء مما ذكر .

تحليل الإجابة :

سحبنا مبلغ من البنك إذن حساب البنك نقص وهو يعتبر من الأصول والأصول في حالة النقص تعامل عكس طبيعتها فتصبح دائنة (إذن حساب البنك دائن ليس مدين)

هذا المبلغ أودعناه في صندوق المنشأة إذن الصندوق زاد وهو من الأصول (في جانب الأصول) إذن في حالة الزيادة يعامل الصندوق حسب طبيعته وهو مدين إذن الجواب الصحيح هو الخيار ج .

س / بفرض قيام المنشأة بشراء معدات هندسية بمبلغ 40,000 ريال بشيك ، يكون الطرف المدين بالقيد في دفتر اليومية حساب :

أ - ح / معدات هندسية . (✓)

ب - ح / رأس المال .

ج - ح / الصندوق .

د - لا شيء مما ذكر .



تحليل الإجابة :

اشترينا المعدات الهندسية بالشيك (الشيك يعني سحب من حساب البنك) بما أن الشيك يعني سحب إذن نقص والبنك في الجانب الأيمن ونقصه يعني أنه يعامل عكس طبيعته إذن يصبح دائن ، عملية الشراء هي معدات هندسية إذن حساب المعدات الهندسية فيها زيادة وهي في الجانب الأيمن إذن في حالة الزيادة تعامل حسب طبيعتها وتصبح مدينة إذن الجواب الصحيح هو الخيار الأول أ .

أسئلة اللقاء الثاني عشر :

س / حسابات المشتريات في دفتر اليومية دائما حسابات دائنة (×)

حسابات المشتريات مدينة دائما

س / عند شراء بضاعة بغرض إعادة بيعها يجعل حساب المشتريات مدين (✓)

س / عند بيع بضاعة ما يجعل حساب المبيعات دائن (✓)

س / مجمل الربح هو الفرق بين صافي المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة (✓)

مجموعة أسئلة من ترم سابق لنفس الدكتور تم إدراجها للفائدة :

س / إذا تعددت حسابات الطرف المدين لعملية ما فإن هذا بالضرورة يستدعي أن تتعدد حسابات الطرف الدائن لنفس العملية لأن مجموع طرفي العملية الواحدة لا بد و أن يتساويا (×)

تحليل الإجابة :

حين يوجد أكثر من حساب في أحد الأطراف ليس من الضروري أن يكون الطرف الآخر في القيد متعدد فالتعدد قد يكون في جانب واحد مثل الزيادة والنقص في جانب واحد (مثل التأثير الثالث والرابع) التعدد في جانب واحد فقط ليس ضروري أن يتعدد الجانب الآخر .

س / توازن ميزان المراجعة يقدم دليلا قاطعا على صحة عمليات التسجيل والترحيل والترصيد (×)

تحليل الإجابة :

ليس شرط ان يدل توازن الميزان على صحة عمليات التسجيل والترحيل والترصيد لوجود أخطاء قد يكتشفها الميزان واطفاء لا يكتشفها الميزان مثال (١) قمنا بإعداد قيد إيداع رأس المال بشكل صحيح ولكن عند الترحيل قام المحاسب بترحيلها مرتين فيتضاعف المبلغ في النهاية توازن الميزان ولكن هناك خطأ وهو الترحيل مرتين هذا الخطأ لا يكتشفه الميزان

مثال (٢) لو قام المحاسب مثلا بتسجيل شراء الآلات على الحساب ب 10,000 ريال فكتبها المحاسب بشكل صحيح في قيد اليومية ولكن عند الترحيل لدفتر الأستاذ قام بترحيلها على أنها



100,000 هنا في النهاية سيتساوى الميزان رغم هذا لكن يظل هناك خطأ لا يكتشفه الميزان وهذا النوع من الخطأ لا يفصح عنه الميزان و يسمى الخطأ المتكافئ .

لكن هناك أخطاء يكتشفها الميزان مثلا قام المحاسب بتسجيل عملية 10,000 مدين والدائن 10,000 في قيد اليومية لكن عند الترحيل لدفتر الأستاذ أخطأ فجعل المدين 1,000 والدائن 10,000 هنا خطأ يكتشفه الميزان لعدم تكافئ الكفتين أو قام بترحيل المدين فقط ونسي الدائن هذه أخطاء يكتشفها الميزان .

س / عملية الترحيل يعني ترحيل قيود اليومية من دفتر اليومية إلى الحسابات التي تأثرت بتلك القيود في دفتر الأستاذ (✓)

س/ دفتر الأستاذ هو سجل يشتمل على جميع الحسابات التي تتعامل فيها المنشأة والتي تظهر في قوائمها المالية (✓)

س / يطلق على دفتر اليومية دفتر القيد الأولي باعتبار أنه السجل الأولي الذي تثبت به العمليات المالية (✓)

س / بينما يتم تبويب العمليات المالية في دفتر اليومية تبويبا زمنيا فإنها تبوب في دفتر الأستاذ تبويبا نوعيا (✓)

س / قائمة المركز المالي هي قائمة تفصح عن الوضع المالي للمنشأة وتتضمن ملخصا للأصول والخصوم وحقوق الملكية في تاريخ معين (✓)

س / قائمة الدخل هي قائمة مالية تلخص نتيجة الجهود لتحقيق الدخل للمنشأة عن فترة مالية منتهية في تاريخ محدد (✓)

س / ميزان المراجعة :

أ – يثبت أن مجموع العناصر المدنية يساوي مجموع العناصر الدائنة لحسابات دفتر الأستاذ

ب – يوفر قائمة بالحسابات الموجودة في دفتر الأستاذ وأرصدها .

ج – يقتصر على إثبات أرصدة الإيرادات والمصروفات .

د – كلا من أ و ب تعتبر إجابات صحيحة . (✓)

س / أي من الحسابات التالية لا يعد من حسابات الأصول المتداولة :

أ – المدينون .

ب – مهمات مكتبية .

ج – سيارة لنقل العاملين . (✓)

د – أوراق القبض .



س / يؤدي جعل حساب ما مدينا إلى نقص رصيد هذا الحساب بالقيمة التي جعل مدينا بها
بصرف النظر عن طبيعة هذا الحساب (×)

لأن النقص يجعل الحساب عكس طبيعته فطبيعة الحساب أمر مهم لتحديد المدين والدائن

س / بفرض قيام أصحاب المشروع بإيداع رأس المال وقدره 100,000 ريال في خزانة
المنشأة نقدا وبالتالي يكون الطرف المدين في قيد اليومية هو حساب :

أ - ح / الخزينة (✓)

ب - ح / الملاك

ج - ح / رأس المال

د - لا شيء مما ذكر

س / بفرض قيام أصحاب المشروع بإيداع رأس المال وقدره 100,000 ريال في خزانة
المنشأة نقدا وبالتالي يكون الطرف الدائن في قيد اليومية هو حساب :

أ - ح / الخزينة

ب - ح / معدات هندسية

ج - ح / رأس المال (✓)

د - لا شيء مما ذكر

س / بفرض قيام المنشأة بسحب مبلغ 20,000 ريال من البنك وإيداعه في خزانة المنشأة
وبالتالي يكون الطرف المدين في القيد في دفتر اليومية حساب :

أ - ح / البنك

ب - ح / رأس المال

ج - ح / الصندوق (✓)

د - لا شيء مما ذكر

س / بفرض قيام المنشأة بسحب مبلغ 20,000 ريال من البنك وإيداعه في خزانة المنشأة
وبالتالي يكون الطرف الدائن في القيد في دفتر اليومية حساب :

أ - ح / البنك (✓)

ب - ح / رأس المال

ج - ح / الصندوق

د - لا شيء مما ذكر

س / بفرض قيام المنشأة بسداد مبلغ 2,000 ريال قيمة إيجار مقر الشركة عن الشهر الجاري
وبالتالي يكون الطرف المدين بالقيد حساب :

أ - ح / مصروف الإيجار (✓)

ب - ح / رأس المال

ج - ح / الصندوق

د - لا شيء مما ذكر

س / بفرض قيام المنشأة بسداد مبلغ 2,000 ريال قيمة إيجار مقر الشركة عن الشهر الجاري
وبالتالي يكون الطرف الدائن بالقيد حساب :

أ - ح / مصروف الإيجار

ب - ح / رأس المال

ج - ح / الصندوق (✓)

د - لا شيء مما ذكر



لأن قيمة الإيجار (الإيجار يعتبر ضمن مصروفات المنشأة) تؤخذ من صندوق المنشأة لدفع الإيجار بالتالي سداد الإيجار يعني أن الصندوق ينقص

س / بفرض قيام المنشأة بشراء مبنى بمبلغ 50,000 ريال وقد تم سداد 20,000 ريال نقداً والباقي بالأجل وبالتالي يكون الطرف الدائن بالقييد في دفتر اليومية حسابي :

أ - ح / المباني ب - ح / الصندوق

ج - ح / الدائنون د - كلا من ب و ج إجابات صحيحة (✓)

س / بفرض قيام المنشأة بتقديم استشارة لأحد العملاء بمبلغ 5,000 ريال نقداً بالتالي يكون الطرف الدائن بالقييد في دفتر اليومية حساب :

أ - ح / آلات ب - ح / رأس المال

ج - ح / الصندوق د - ح / إيرادات خدمات (✓)

س / بفرض قيام المنشأة بتقديم استشارة لأحد العملاء بمبلغ 5,000 ريال نقداً بالتالي يكون الطرف المدين بالقييد في دفتر اليومية حساب :

أ - ح / آلات ب - ح / رأس المال

ج - ح / الصندوق (✓) د - ح / إيرادات خدمات

ختاماً لا يسعنا إلا أن نقول أن هذا الجهد هو مجهود شخصي مشترك فما كان فيه من صواب فمه الله وحده وما كان فيه من خطأ فمه أنفسنا والشيطان

كما نحب أن ننوه أن هذا التقرير عبارة عن تلخيص للحلقات المرئية المسجلة + تقرير اللقاءات الحية استعنا في إتمامه بعد استعانتنا بالمولى عز وجل بكتاب أسس المحاسبة للدكتور وابل الوابل

بالإضافة إلى بعض الشروحات من عدة مصادر أخرى أحيينا أن نوحده جهودنا لنخرج بمخلص نأمل بإذن الله أن يكون شاملاً ونطلب منكم بعد الانتهاء من مذاكرة المنهج الاطلاع على نماذج أسئلة للدكتور محمود مصطفى للتأكد من مدى استيعاب المادة استيعاباً جيداً نتمنى لنا ولكم دوام التوفيق والنجاح في الدنيا والآخرة ، نطمح لدعوائكم

إخوانكم / سوسه الحاج و شيماء الزامل و سارة الناصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لهذا وَكُنَّا لِهَذَا نَافِلِينَ